وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر–بسكرة–

كلية الآداب واللغات

قسم الآداب واللغة العربية

الاطِّرَاد و أثَرُه في التَّقْعيد النحوي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الآداب واللغة العربية .

تخصص : علوم اللسان العربي .

إعداد الطالب :

عبد الحكيم بوعمر

إشراف الدكتور :

الأمين ملّاوي

السنـــــة الجـــــامعيـة :

1436/1435هـ

2015/2014م

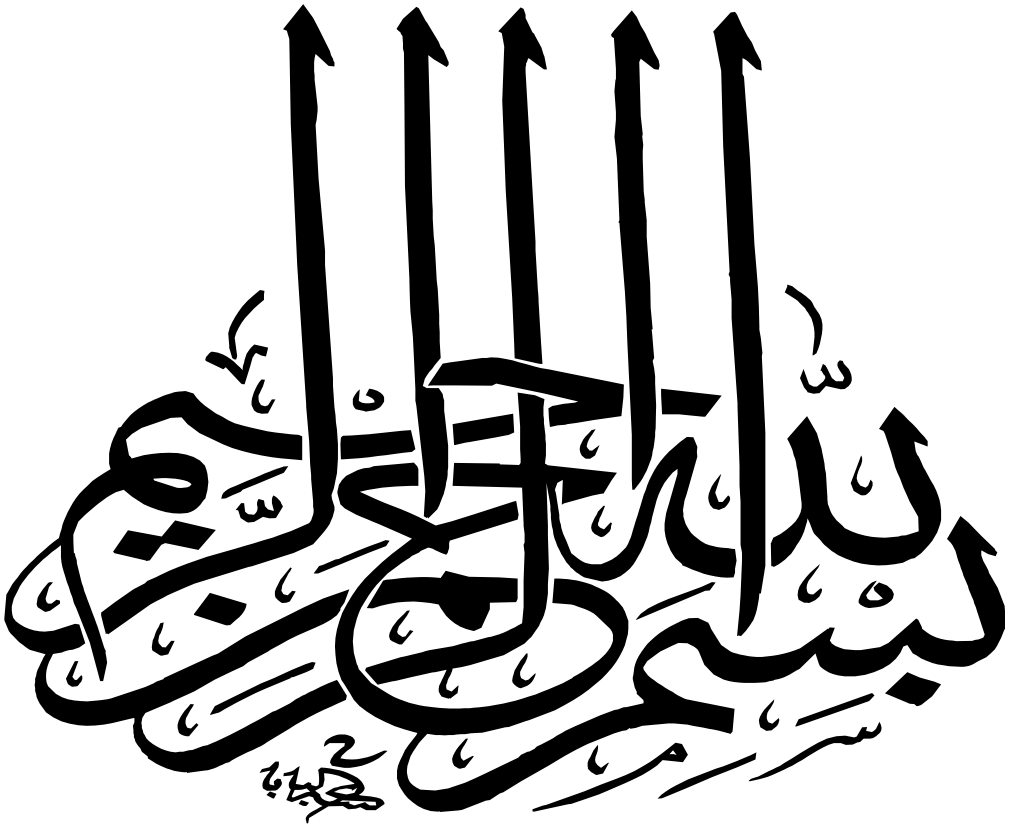

حمد و شكر

قال تعالى:﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾[ص/29]

فالحمد لله على بركة كتابه؛ ذي الخير الكثير والعلم الغزير، الذي نرجو أن يكون علم النحو وأصوله أحد تلك العلوم التي حازت بركة هذا الكتاب المبارك.

وحمدا وشكرا للصّابرين على كثرة سؤالنا وتوالي استفسارنا، ولم يضرهم شيء.

قال النبي ﷺ: (مَنْ صنَعَ إِلَيْكُم مَعرُوفًا فكافِئُوه، فإن لم تَجِدوا ما تُكافِئوا به فادعُوا له حتّى تَروْا أنّكُم قَد كافَأتُمُوه) [رواه أبو داود 1672]

فنرجو من الله سبحانه وتعالى أن يُجازي كل صاحب فضل ويُيسر أمره.

مقدمة

إن المتتبع الفاحص لآراء النحاة يلمح أُصولا مضبوطة، عند أكثرهم، لا يحيدون عنها، بل جعلوها شروطا لبلوغ غايتهم . سنّ القواعد . لعل أبرزها: الاطّراد؛ فقد بدا هذا الضابط . الاطّراد . مقترنا بفكر النحاة ومتصلا بقواعدهم، ما جعله يُختار موضوعا للبحث من بين عدة مواضيع مقترحة من طرف الأستاذ المشرف (الأمين ملّاوي).

كما لا يُنسى فضل السبق الذي حازه بعض الباحثين، خدمة للموضوع، أمثال:

محمد عبد العزيز عبد الدايم، في كتابه: النظرية اللغوية في التراث العربي.

دوكوري ماسيري (DouKoure Massire) في مقال: نظرية الاطّراد والشذوذ في النحو العربي وموقف المحدثين: دراسات في أصول النحو.

ثالث معلم شيخ، في مقال: ضوابط الاطّراد والشذوذ عند أبي البركات بن الأنباري في كتابه الإنصاف.

والجدير بالذكر أن هؤلاء الباحثين أجادوا خدمة الاطّراد وأبانوا أهميته، وإن كان البحثان الأخيران (نظرية الاطّراد والشذوذ في النحو العربي وموقف المحدثين، وضوابط الاطّراد والشذوذ عند أبي البركات بن الأنباري في كتابه الإنصاف) قد أفردا له عناية مستقلة لا كالبحث الأول: النظرية اللغوية في التراث العربي ؛ الذي كان شاملا لبيان النظرية اللغوية في التراث العربي سواء صرفية أم نحوية أم معجمية، إلا أن الدراسة لم تخص الاطّراد كمبحث مستقل.

هذا ما جعل البحث محاولة لإضاءة هذا الموضوع؛ والتركيز أساسا على **أثر الاطّراد في التقعيد النحوي،**

فما المقصود بالاطّراد لدى النحاة ؟ وما هو أثره في التقعيد النحوي ؟ وهل جُعل الاطّراد مسلكا للترجيح بين الآراء النحوية ؟

من أجل الإجابة على ما سبق، جاء البحث مبنيا وفْق ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتوطئة ؛ تُشير إلى علاقة النحو بغيره من علوم الشريعة ،كأصول الفقه والقراءات والحديث وغيرها

من العلوم، مع إشارة إلى دور الاطّراد في إثبات صحة النص. ثم تتلو هذه الفصول خاتمة تجمع النتائج المتوصل إليها.

أما الفصل الأول فعُنون بـ: **الاطّراد وأثره في بناء القاعدة النحوية**، وقد تضمّن ثلاثة عناصر؛ **أولا**: الاطّراد المصطلح والمفهوم: عُرض فيه المعنى اللغوي للاطّراد (الاستقامة – التتابع – الجريان) وربطه بالمعنى الاصطلاحي. ثم عرض مفهوم القاعدة النحوية و خصائصها.

ثانيا: الاطّراد والاستقراء: يبحث العلاقة بين ذاك التتبع الذي قام به النحاة للكلام العربي، وكيفية ظهور الاطّراد، علما أن هذا التتبع (الاستقراء) مرتبط بالعنصر التالي.

ثالثا: الاطّراد وبيئة الاحتجاج: اختار النحاة من الكلام العربي المسموع – خاصة–، القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب شعره ونثره. ولم يقفوا عند هذا الاختيار، بل قيّدوه بفترة زمانية ورقعة مكانية محدّدتان.

ليُختم الفصل الأول بإبراز صلة الاطّراد بالقاعدة النحوية ؛ التي بُنيت على المطّرد النابع من مادة لغوية معينة، وفترة زمانية محددة، ورقعة جغرافية مصونة.

بينما الفصل الثاني جاء بتسمية: **الاطّراد ومنهج التفكير النحوي** ؛ يعرض علاقة الاطّراد بمنهج النحاة، وقد خُصّ الفصل لبيان علاقة الاطّراد بكل من:

أولا: الاطّراد و القياس ؛ عُرض فيه مفهوم القياس، وأركانه ؛ مع بيان شروطها.

ثانيا: الاطّراد و التعليل ؛ عرَّج هذا العنصر على التعليل وأضربِه وبيان الفرق بينه وبين العلة، مع إبراز علاقة الاطّراد بالتعليل.

ثالثا: الاطّراد والعامل: جاء فيه بيان مفهوم العامل، أو بالأحرى نظرية العامل، وأقسام العامل وأهميته، دون إغفال علاقة الاطّراد به.

ليُختم الفصل أيضا بحوصلة تربط الاطّراد بمظاهر التفكير النحوي المذكورة (القياس، التعليل، العامل)؛ التي جُعل الاطّراد شرط تحققها وبلوغ غايتها ؛ فالقياس إلحاق غير المسموع بالمسموع (المطّرد)، والتعليل بيان للعلة ؛ المتّسمة بالاطّراد غالبا، والعامل أثر يحدث العمل جاء مطّردا في كلام العرب

أما الفصل الثالث فوُسم بـ: **الاطّراد وأثره في الخلاف النحوي**؛ يُشار فيه إلى: مفهوم الخلاف، وأثر الاطّراد فيه؛ الذي برز في الترجيح – خصوصا –، مُنتقين كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين " للأنباري (577هـ) بُغية عرض بعض المسائل التي استند الأنباري فيها إلى الاستدلال بالاطّراد ترجيحا لرأي على آخر.

وقد تُناسب خطة البحث المنهج الوصفي – الاستقرائي –، قصد تتبع مفهوم الاطّراد لدى النحاة وتجلّيات تطبيقاتهم له في مصنفاتهم، مع اعتماد الإجراء التحليلي لبعض الشواهد والآراء المستحقة لذلك. اعتمادا على دراسات سابقة أهمها:

- ابن جني (392هـ)، الخصائص
- محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي

كما اعتُمد على بعض المقالات التي كان لها ارتباط بالموضوع.

إلا أنه جرت سُنة البحث العلمي، أن تلحق بعض الصعوبات البحث، أبرزها:

- قلة المراجع المختصة في الموضوع نفسه، خاصة الدراسات التنظيرية.
- اختلاف وُجُهات النظر تُجاه المطّرد والشاذ بين الباحثين.
- ضيق الوقت المخصص للموضوع؛ الذي يحتاج كثرة تصفّح الكتب وطول تتبع للآراء

ووفاء لذوي الفضل علينا، وكثيرو التوجيه لنا، و فُسحاء القلب تُجاهنا، نتقدم بالشكر للدكتور **الأمين ملّاوي** ؛ الذي شاركنا بحثنا، ولم يبخل علينا، فكان له حظ منه منذ البداية حتى النهاية، فنرجو الله سبحانه وتعالى أن يُجازيه خيرا وأن يُديم نفعَه، ويجعله مفتاح خير لطلاب العلم.

الفصل الأول:

الاطِّراد وأثره في بناء القاعدة النحوية

- توطئـــــــة
- الاطِّراد (المصطلح و المفهوم)
- الاطِّراد و الاستقراء
- الاطِّراد و بيئة الاحتجاج

توطـــــئة:

واكب نِتاجُ النحاة علوما شريفة، أيّام كانت الحضارة الإسلامية على أوجّها، فنهل النحاة من القرآن وقراءاته، والحديث ومصطلحه، والفقه وأصوله، والتفسير وطرقه، بل "كان أكثر النحويين، إما فقهاء أو قرّاء أو محدّثين، فضلا عمّا عرفوا به من التقى والورع في دينهم(...)."[1]

ناهيك عن النحاة القراء، فلا ندري أنصنّفهم ضمن القرّاء أم النحاة، وقد أجادوا الاثنين معا أمثال: أبو عمرو بن العلاء (154هـ) وحمزة بن حبيب الزيات(156هـ)، والكسائي(189هـ) فقد ولّد هذا الاحتكاك احتذاء لطريق البيئات الأُخر، فظهرت شروط القراءة الصحيحة[2]والحديث لدى علماء النحو في مصنّفاتهم، التي من بينها الاطّراد؛" الذي توصف به القراءة الموافقة لأحد المصاحف العثمانية."[3] أما علماء الحديث، "فقد اشترطوا لصحة الحديث شروطا خمسة : اتصال السند وعدالة الراوي وضبط الرواة وعدم الشذوذ وعدم العلة."[4]

كذلك النحاة اتّبعوا سنّة سابقيهم ومعاصريهم، يقول الأنباري (577هـ) في تعريفه النقل: "هو الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة."[5]

فالنحاة أحاطوا صناعتهم بشروط قصد بلوغ التقعيد غايته ومنتهاه، وهو القاعدة النحوية. فهذا البناء، القاعدة النحوية، سبقه تخطيط ومنهج أقام دعائمه ورسّخ معالمه، كيف ذلك ؟

---

(1)ينظر : صباح علاوي السامرائي، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، دار مجدلاوي، عمان ـ الأردن، ط1، 2011، ص 16.

(2)القراءة الصحيحة هي: كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصح سندها إلى النبي صلى الله عليه وسلم، (...) ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة (...). ابن الجزري (833هـ)، النشر في القراءات العشر، صححهوراجعه : علي محمد الضباع، دار الكتب المصرية، بيروت – لبنان، (د ط)، 9/1.

(3) محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، عالم الكتب، القاهرة ـ مصر، ط3، 1988، ص101.

(4) عبد المجيد بن عبد الله مباركية ،مقاييس نقد متن الحديث عند الألباني من خلال كتابه : سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013 / 2014، ص 49.

(5) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تح : سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، (د ت)، 1957، ص 81.

يُستشف المعنى الاصطلاحي، غالبا، من المعنى اللغوي، خاصة لدى النحاة ؛ الذين كانوا شديدي الحرص تُجاه الظواهر اللغوية، فهل حظيَ الاطّراد بنصيب من معناه اللغوي ؟

أولا:الاطّراد المصطلح والمفهوم.

أ_ لغة: جاء في معجم العين للخليل بن أحمد الفرهودي (175 هـ) ،(مادّة) طرد:" أمر مطّرد مستقيم على جهته، واطّرد الماء جرى،و جدول مطّرِدٌ: سريع الجرية. " [1]

أمّافيالصحاح، فقد أورد الجوهري (393هـ) قوله: " اطّرد الشيء تبع بعضهبعضا، وجرى،تقول: اطّرد الأمر إذا استقام، والأنهار تطّرد،أي ؛ تجري." [2]

كما أورد صاحب اللسان:" يقال طردْت فلانا فذهب، ولا يقال فاطّرد، إلا في لغة رديئة، واطّرد الأمر استقام، واطّرد الكلام إذا تتابع، واطّرد الماء إذا تتابع سيلانه."[3]

(1) ينظر: الخليل بن أحمد الفرهودي، العين، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت . لبنان، ط1، 2002، 3 / 41- 42، مادة (طرد) .

(2) الجوهري (إسماعيل بن حمّاد)، تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت . لبنان، ط1، 1956، 2 /501 – 502.

(3) ابن منظور (جمال الدين)، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة . مصر، (د ت)، 4 / 2652 - 2653، باب (الطاء)

ورد أيضا في تاج العروس من جواهر القاموس للزّبيدي(1205هـ):" واطّرد الأمر،في بعض الأمهات الشيء بدل الأمر، تبع بعضه بعضا وجرى، واطّرد الأمر استقام، وأمر مطّرد مستقيم على جهته، وفلان يمشي مشيا طِرادا ،أي؛ مستقيما، واطّرد الكلام تتابع، واطّرد الماء تتابع سيلانه،وفي حديث الإسراء: (وإذا نهران يطّردان) [1]، أي ؛ يجريان."[2]

يُلاحظ على هذه التعاريف _ الآنفة _ اشتراكها في معنى: الاستقامة والتتابعوالجريان.[3]كما قد تشترك في معنى "الضّم "، وهو ما ذهب إليه صاحب تاج العروس.[4]

ب_ اصطلاحا: لم يحدّد النحاة المتقدّمون كالخليل (175هـ) وسيبويه (180هـ) والفراء (207هـ) والمبرد (285هـ) مفهوم المطّرد، وإنما جاء مذكورا دون تحديد دلالته،

فقد أورد سيبويه (180هـ) في الكتاب بابا سمّاه " هذا باب اطّراد الإبدال في الفارسية " تحدّث فيه عن إبدال الفرس للحروف التي ترد في كلامهم، وليست من لغتهم، بما يقاربهافي المخرج، وفي ذلك قال سيبويه:" فالبدل مطّرد في كل حرف ليس من حروفهم، يبدّل منه ما قرب منه من حروف الأعجمية."[5]

أمّا الإبدال العارض فسمّاه "ما لا يطّرد "[6]

كما عبّر سيبويه (180هـ) عن المطّرد ،كحكم نحوي، بالمتلئب[7].

يقول: " اعلم أن الهمزة التي يحقق أمثالها أهل التحقيق من بني تميم، وأهل الحجاز،وتجعل في لغة أهل التحقيق بين بين، تبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحا، والياء إذا كان ما قبلها مكسورا، والواو إذا كان ماقبلها مضموما، وليس ذا بقياس متلئب. "[8]

---

(1)ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1، 1421هـ، ص560، حرف الطاء.

(2) ينظر: الزبيدي (محمد مرتضى الحسيني)، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: نواف الجراح، دار الأبحاث، الجزائر، ط1، 2011، 388/6- 389- 390.

(3) ينظر، دوكوري ماسيري، نظرية الاطّراد والشذوذ في النحو العربي وموقف المحدثين، جامعة المدينة العالمية، قسم اللغة العربية، شاه علم – ماليزيا، (د ت)، ص1.

(4)ينظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، 5/6

(5) *سيبويه (عثمان بن قنبر)، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة . مصر، دار الرفاعي، الرياض . المملكة العربية السعودية، ط2، 1982 ،4 / 306.*

(6) ينظر: المرجع نقسه، 4/ 306.

(7) ينظر:نزار بنيان شمكلي ضمد الحميداوي، الأحكام التقويمية في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1 ،2011، ص 72

(8) سيبويه، الكتاب، 553/3- 554.

والمتلئب: المستقيم السوي، والمراد المطّرد.[1]

أمّا ابن السراج (316هـ)، فقد أشار إلى الاطّراد في مقدمة كتابه الأصول،في قوله:"وغرضي في هذا الكتاب ــ الأصول في النحو ــ ذكر العلة التي إذا اطّردت وصل بها إلى كلامهم فقطوذكر الأصول والشائع، لأنه كتاب إيجاز."[2]

فابن السراج (316هـ) قصر الوصول إلى كلام العرب، أي؛ تركيب الكلام، على العلة[المطّردة]، لأن ظاهر كلامه ينفي إمكان الوصول إلى الكلام العربي دون حصول شرط الاطّراد للعلة.

و يقول أيضا:" والشاذ لا يبطل الحكم، ولا يعترض به على الأصل المطّرد."[3]

فقد جعل ابن السراجالاطّراد وصفا للأصل.

وقد بقي أمر المطّرد دون تدقيق في المفهوم، إلى أن ذكر ابن جني (392هـ) قولا متعلقا بالمطّرد ومرتبطا بمفهومه اللغوي ؛ المحمول على التتابع والاستمرار، يقول ــ ابن جني ــ:" فجعل أهل علم العربما استمرّ من الكلام في مواضع الإعراب وغيره من مواضع الصّناعة مطّردا، وجعلواما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا (...) "[4]فاشترط–ابن جني –(392هـ) الاستمرار والتتابع للاطّراد، والتفرق والانفراد للشاذ.

ليجيء الأنباري(577هـ)؛ الذي عدّ الاطّراد والغلبة ركنين أساسيين في تعريف السّماع [5] يقول:"هو الكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة"[6] الكثرة"[6]

(1) ذكر هذا صاحب التحقيق عبد السلام محمد هارون، ينظر: هامش الكتاب، 3/ 554.

(2) ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط3، 1996، 1 / 36.

(3) المرجع نفسه، 76/1.

(4) ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب العلمية، القاهرة ـ مصر، (د ت)، 97/1.

(5) ينظر: ثالث معلم شيخ، ضوابط الاطّراد والشذوذ، بحث مقدم في اللغة العربية، كلية اللغات، جامعة المدينة العالمية، شاه علم ـ ماليزيا، (دت)، ص1.

(6)الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص81.

فقد وصف الأنباري (577هـ)" الكلام العربي بالفصاحة، وصحة النقل، والتواتر."[1]

أما خروج الكلام عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة،" فهو ما يعرف بالتواتر بالنسبة للسند، وبالاطّراد بالنسبة للمتن." [2]

لكن دعوى التواتر في اللغة والنحو متعذر.[3]

الاطّراد عند ابن هشام (761 هـ) يقول ـ في ما نقله عنه السيوطي (911هـ) ـ:" اعلم أنهم يستعملون غالبا ،وكثيرا ،ونادرا ،وقليلا ،ومطّردا ،فالمطّرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنّه يتخلف، والكثير دونه ،و القليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل(...) " [4]

ثم يمثل ابن هشام على هذا التقسيم بقوله[5]:" فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبا، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر(...)." [6]

لكن أين المطّرد ؟

الناظر لتقسيم ابن هشام(761هـ) " يدرك أنّ المطّرد أعلى من الغالب في الترتيب، فكأنه عنى بهِ الكمال والمطابقة، أي؛ إنّ الشيء المطّرد هو الذي لا يخرج عنه ما يدنيه إلى الغالب." [7]

(1) قد يوصف الكلام بالتواتر نحو قول ابن مضاء القرطبي " (...) وكل فاعل مرفوع، فيقول، ولم رفع الفاعل ؟فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر." ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة ،تح: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، مصر ،ط 1، 1979، ص39.

(2) ينظر: خالد سعدشعبان، أصول النحو العربي عند ابن مالك، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، ط1، 2006، ص18- 19.

(3) ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمد حسن محمد إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 1998، ص49.

(4) ينظر: السيوطي، المزهر، شرح: محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت . لبنان، (د ت)، 234/1.

(5) ينظر: صباح علاوي السامرائي، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، دار مجدلاوي، عمان ـ الأردن ،ط1 ،2011، ص137.

(6) ينظر: السيوطي، المزهر، 234/1.

(7) ينظر: صباح علاوي السامرائي، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، ص 138.

لذا سنحاول بيان تقسيم ابن هشام (761هـ) وَفق المخطط الآتي: *

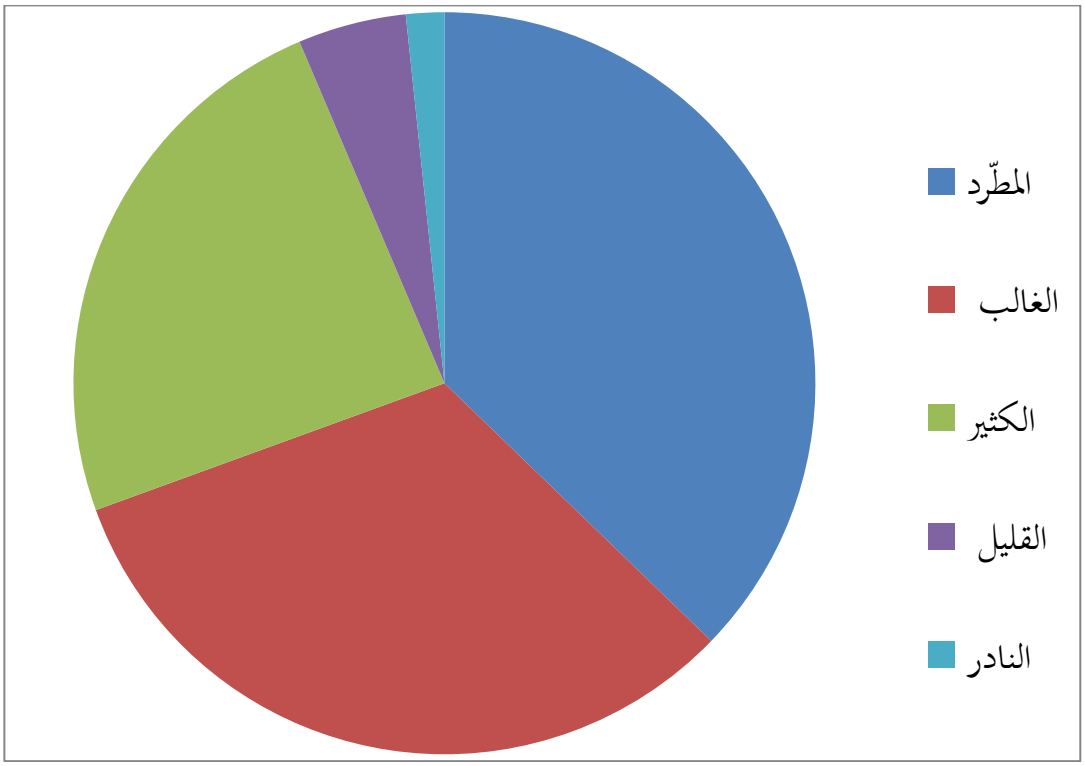

(مخطط: 01)

يلاحظ على المخطط ـــ أعلاه ـــ أن المساحة تتباين من مصطلح لآخر، هذا ماتظهرهالنسب الآتية على الترتيب:[134°-116°-87° -17° -6°].

علما بأن مجموع النسب (360°) هو المادة اللغوية مصدر الاستشهاد.

فمستويات القلة عند ابن هشام (761هـ) مقتصرة على القليل والنادر، أمّا الشاذ فقد ساواه بالنادر، وعدّهما حكما واحدا.(1)

أمّا مستويات الكثرة فقد تعدّدت في الأحكام الكمية، فكان منها: المطرد والغالب والكثير والشائع والمستفيض.(1)

* الرسم محاولة لبيان تقسيم ابن هشام على وجه التقريب.

(1) ينظر: صباح علاوي السامرائي، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، ص 155.

وهذا السيوطي (911هـ)، يقول ــ واصفا لغة العرب بالاطّراد والاستقامة ـ: "(...) ولو كانت هذه اللغة حشوا مكيلا،وحثوا مهيلا كثر خلافها، وتعادت أوصافها، فجاء عنهم جر الفاعل، ورفع المضاف إليه، والنّصب بحروف الجزم (...) " [2]

أمّا عند المحدثين*، فقد بدا مفهوم الاطّراد جليا لدى محمد عبد العزيز عبد الدائم إذ فرق بين الحالة الفردية، والظاهرة.

" فالحالة الفردية: تستخدم لما يرد حالة مفردة، أو حتى قليلة، وبلا نظام حاكم لها (...) كما يقال لها شواذ، واستثناءات. "[3]

ولهذا " توصف بعض الشواهد النحوية بالندرة أو القلة لإفادة خروجها من الكثرة التي تستلزم البحث عن القاعدة الحاكمة التي وردت وراءها." [4]

أما الظاهرة فهي:"الحالات المطّردة، أو الشائعة، أو الغالبة، أو الكثيرة التي تحكمها قواعد معيّنة، ومجموع الحالات الفردية والحالات المطّردة، هو المادة اللغوية موضوع دراسة النظرية اللغوية."[5]

إلاّ أن العلماء في أيّ علم من العلوم لايطالبون إلاّ برصد الحالات المطّردة، أو على الأقل الكثيرة، وتقديم أنظمتها، أما ما يرد شاذا أو قليلا، فلا نظام له، حتى يطالب العلماء باستنباطه.[6]

كما يمكن التفريق بين الحالات الفردية، والحالات المطّردة (الظاهرة) بأمرين يتوفران في الظاهرة دون الحالات الفردية:

-التكرار الكثير

---

(1) ينظر:المرجع نفسه، ص 264.

(2) ينظر: السيوطي، الاقتراح، ص71.

* أمّا معنى الاطّراد في أصول النحو ؛ فمأخوذ من المعنى اللغوي [التتابع والاستمرار]، ويقصد به ما تتابع من الكلام وجرى على قواعد النحو والصرف (...)، وقد يفهم . أيضا . من المعنى اللغوي (الاستقامة) ؛ لأن ما جرى على قواعد النحو والصرف من الكلام يعد مستقيما، ينظر: دوكوري ماسيري، نظرية الاطّراد والشذوذ في النحو العربي وموقف المحدثين، ص 1.

(3)محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، القاهرة، الاسكندرية ــ مصر ،ط1، 2006، ص14.

(4) المرجع نفسه.

(5) المرجع نفسه، ص15.

(6) ينظر: المرجع نفسه، ص14.

-خضوعها لنظام عام يحكمها.

من هنا بدأ يتضح مفهوم الاطّراد ؛ الذي عبّر عنه محمد عبد العزيز عبد الدايم بمجاليْ حركة النظرية اللغوية، وهما:

- ثبوت استعمال أهل اللغة الذي يقابله التكرار الكثير.
- قيام وجه أو نظام ترد عليه المفردات، أي؛ النظام العام الحاكم للظاهرة.[1]

فالاطّراد ـ وصف ــ شرطاه : كثرة الاستعمال، وقيام نظام ترد عليه المفردات.

و ما ذكره محمد عبد العزيز عبد الدايم جليّ في تقسيم السماع ؛ الذي جاء على درجات في الخصائص.[2]

يقول ابن جنيّ (392هـ): ثم اعلم بعد ذلك أن الكلام في الاطّراد والشذوذ على أربعة أضرب:

- مطّرد في القياس والاستعمال جميعا، وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة، وذلك نحو: قام زيد، وضربت عمرا، ومررت بسعيد.

- مطّرد في القياس شاذ في الاستعمال، وذلك نحو الماضي من: يدرُ ويدعُ، وكذلك قولهم: مكانٌ مبقلٌ، هذا هو القياس، والأكثر في السماع، باقل، كما أن الأول مسموع أيضا.

-المطّرد في الاستعمال، الشاذ في القياس، نحو قولهم: استحوذ، و أغيلت المرأة[يقال أغيلت المرأة ولدها ؛ إذا أرضعته وهي حامل].

- الشاذ في القياس والاستعمال جميعا، وهو كتتميم مفعول، فيما عينه واو، نحو: ثوب مصوُون، ومسك مدوُوف، أي ؛مخلوط أو مبلول.[3]

يتضح من ضروب تقسيم ابن جنّي للسماع، أن اجتماع كثرة الاستعمال ووجود النظام، هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة.

لكن، كيف تم للنحويين كشف هذين الميزتين في الكلام العربي ؟

---

(1) ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم ،النظرية اللغوية في التراث العربي، ص15- 16.

(2)- ينظر: سعود بن غازي أبو تاكي، خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ط1، 2005، ص202.

(3)- ينظر: ابن جني، الخصائص، 1/ 97- 98.

كشف عن ذلك استقراء المصادر النحوية، التي جُعلت مصدر استنباط القاعدة النحوية.

مفهوم القاعدة النحوية:

لغة ــ محور القاعدة في الجذر اللغوي مداره: الأصل والأساس، جاء في لسان العرب:" القاعدة أصل الأسِّ، والقواعد الإساس، وقواعد البيت إساسه." [1]

اصطلاحا ــ لا نجد للمركب الوصفي (القاعدة النحوية) تعريفا في التراث العربي، حيث باشرت المؤلفات النحوية ذكر الأحكام والقواعد دون الاهتمام بتعريفاتها، سوى ما ذكره الجرجاني (816هـ) في التعريفات، في قوله:"هي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها." [2]

أما في الدراسات الحديثة فنجد لها تعريفات عديدة، نذكرمنها: "هي وسيلة توليد الصواب في التعبير ومِقياسه (...)."[3]

كما يُعرفها كمال بشر في قوله:" القواعد جزء لا يتجزأ من نسيج اللغة، وهو الجزء الضابط لخواصها والمرشد إلى كيفيات توظيفها (...)." [4]

أو هي " حكم كلي يُستنبط من نماذج كثيرة من كلام العرب لكي يُطبّق على ما يُماثل هذه النماذج من كلامنا، وذلك كقول النحويين: الفاعل مرفوع، فهم استنبطوا هذه القاعدة من استقرائهم كلام العرب، حيث وجدوا أن الفاعل مرفوع، فاتفقوا على تطبيق هذه القاعدة على كل ما يجيء من كلام العرب."[5]

من التعريفات السابقة نلمح خصائص تمثل طبيعة القاعدة النحوية، نوردها في ما يلي:

- القاعدة النحوية عامة شاملة ؛ فهي تنطبق على جزئياتها.
- القاعدة النحوية مطّردة، تُمثل قانونا مضبوطا.
- القاعدة النحوية ترتبط بالمقاييس المستنبطة من كلام العرب.

لكن، أيّ مصادر خصّها النحاة للاستقراء؟

(1) ابن منظور، لسان العرب، ص3689، (قعد).

(2) الجرجاني، معجم التعريفات، تح: صدِّيق المِنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة ــ مصر، (د ت)، ص 143.

(3) حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان ــ الأردن، ط1 ،2000، ص39.

(4) كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب، القاهرة ـ مصر، 1999، ص 150 -156.

(5) أمين علي السيد، في علم النحو، دار المعارف، القاهرة ـ مصر، ط7، 1994، 14/1.

ثانيا: الاطّراد والاستقراء

بدأت دراسة النحو، كما هو معروف، في القرن الثاني الهجري، والنحو ما هو إلاّ أحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب.[1]

أ- الاستقراء لغة: جاء في معجم العين " فلان يقتري رجلا بقوله، ويقتري مسلكا ويقروه أي: يتّبع. ويقتري أرضا ويستقريها ويقروها إذا سار فيها ينظر حالها وأمَرها. "[2]

وفي الصحاح: "قروتُ البلاد قروا، وقريتها، و اقتريتها، واستقريتها، إذا تتبعتها، تخرج من أرض إلى أرض. وتقول: تقرّيت المياه، أي تتبعتها. "[3]

ب . الاستقراء اصطلاحا: النحاة لم يعرفوا الاستقراء تعريفا اصطلاحيا، غير أن صاحب داعي الفلاح توصل إلى حدّ الاستقراء في مفهوم النحويين، وجعله [4]: " تتبع الجزئيات لإثبات أمر كلي."[5]

أو هو " تصفح الجزئيات لإثبات حكم كلي لا يخلو من التسامح."[6]

كما قد يُلتمس مفهوم الاستقراء في قول عبد العزيز عبد الدائم: " إنّ هذا الإجراء المعرفي، أي ؛ جمع المادة اللغوية ووصفها، يقدم المادة الواقعية للظاهرة اللغوية، فهو حصر للنماذج المختلفة؛ التي تمثل ظاهرة اللغة المدروسة، وقد أريد به ضبط الاستعمال اللغوي المراد التنظير له وتقعيده."[7]

(1) محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص89.

(2) الخليل بن أحمد الفرهودي، العين، 3/ 385، باب القاف.

(3)الجوهري (إسماعيل بن حمّاد)، الصحاح، 3/ 2461.

(4) محمد بن عبد العزيز العميريني، الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الرياض – المملكة العربية السعودية، 2007، ص11.

(5) ابن علان، (محمد علي بن محمد علان بن إبراهيم) ،داعي الفلاح، 2 /714.نقلا عن: محمد بن عبد العزيز العميريني، الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي، ص11.

(6) حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي: الاستقراء . التحليل . التفسير، دار الشروق، عمان ــ الأردن، ط1، 2002 ص67.

(7) محمد عبد العزيز عبد الدائم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص42.

إذن:"فالاستقراء منهج علميّ محكم اتبعه النحاة القدماء، لوضع أصول النحو العربي وقواعده، يعتمد على تتبع كلام العرب المحتج به، شعرا ونثرا، وتسجيل الفروق بين الظواهر اللغوية المختلفة، ومن ثم وضع القوانين والقواعد التي يسير عليها كلام العرب."[1]

لكن، ما هو الاستقراء المعتمد من قبل النحاة ؟

قسم الأصوليون الاستقراء إلى قسمين:

* تام: يقوم على إثبات الحكم في جزئي، لثبوته في كليّ على الاستغراق.

* ناقص: يُثبت الحكم في كلي، لثبوته في أكثر جزئياته من غير احتياج إلى جامع.

كما يطلق عليه أيضا:" الاستقراء القائم على التعميم."[2]

فأيّهما اعتُمد من قبل النحاة ؟

لا شك أن مدلول الاستقراء ـ عموما ـ يرتبط بالاستقراء الناقص، ذاك أن استقراء العربية كلها في قرن واحد أو قرنين أمر دونه مشتقات وأهوال(...)، وعلة ذلك أن العرب منتشرون في أصقاع متفرقة من الجزيرة وأنهم يعيشون في قبائل وأفخاذا تمتد خيامهم في صحراءواسعة(...).[3]

وقد أشارسيبويه (180هـ) إلى أنه يستحيل الاستقراء التام للكلام العربي، في قوله[4]:"وكل شيء جاء قد لزمه الألف واللام فهو بهذه المنزلة، فإن كان عربيا نعرفه، ولا نعرف الذي اشتق منه، فإنما ذاك، لأنا جهلنا ما علم غيرنا، أن يكون الآخر لم يصل إليه علم وصل إلى الأولِ المسمّى".[5]

فإن كان الاستقراء هو التّتبع الدقيق لمصادر معيّنة، فما هي مصادر الاستقراء النحوي ؟

(1) محمد بن عبد العزيز العميريني، الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي، ص5.

(2) المرجع نفسه، ص13.

(3) ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، الدار البيضاء – المغرب، (د ط)، 2011، ص80.

(4) ينظر: محمد بن عبد العزيز العميريني، الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي، ص17.

(5) سيبويه، الكتاب، 2 / 102 – 103.

مصادر الاستقراء النحوي* :(مصادر الاستشهاد)

الذي يتصور- بغير مجهود كبير - أن دارسي اللغة كان ينبغي لهم أن يستمدوا مادة دراستهم من مصادر أربعة هي: القرآن الكريم والحديث وما وثقه العلماء من النثر العادي أو الفني، وما رووه من الشعر.[1]

جاء في تعريف السيوطي (911هـ) النقل:" هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيّه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت."[2]

ومقابل ذلك، " فالموارد التي كان عليها الاعتمادفي الاستدلال هي: القرآن الكريم، ثم كلام العرب شعره ونثره، ثم الحديث الشريف ؛ وهي مصادر التقعيد النحوي منذ لحظة التفكير فيه." [3]

أ ـ القرآن الكريم:"اتفق اللغويون والنحويون على أنه الينبوع الذي لا تنضب شواهده، ولا تنقص موارد."[4]

قال الفراء (207هـ): " الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر." [5]

أمّا مسألة الاستشهاد بالقراءات القرآنيةفتبدو في غاية الوضوح، إذ ينصعلماء اللغة صراحة على أن القرآن الكريم " سيد الحجج"، وأن قراءاته كلها سواء أكانت متواترة أم آحادا أم شاذة، مما لا يصلح رده، ولا الجدال فيه، وإن كانت القراءات التي وردت مخالفة للقياس، إذ ينبغي أن تقبل القراءة الصحيحة أيا كانت دون تحكم شيء آخر فيها.[6]

*- نحاول بيان مصادر الاستشهاد . بإيجاز . دون عرض الخلاف الوارد نُجاهها.

(1) محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص99.

(2) السيوطي، الاقتراح، ص24.

(3) سعود بن غازي أبو تاكي، خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، ص292.

(4) المرجع نفسه، ص293.

(5) الفراء، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط3، 1983، 14/1.

(6) محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص101- 102.

بل يؤكد السيوطي (911هـ) على أنه " كل ما ورد أنه قرئ به، جاز الاحتجاج به في العربيةسواء أكان متواترا أم شاذا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل ولو خالفته يحتج بها في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو(استحوذ)."[1]

فهذا سيبويه (180هـ) احتج بقراءة غير قراءة الجمهور، فقد أورد في حديثه عن ضمير الفصل، أن كثيرا من العرب يجعلونه مبتدأ، ويرفعون ما بعده على الخبر ،[2] ثم قال: "وحدثنا عيسى[عيسى بن عمر(149هـ)] أن ناسا يقرؤونها:﴿وَمَا ظَلَمْنَـٰهُمْ وَلَـٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿٧٦﴾﴾"[3]. فرفع **الظالمين**[الزخرف/76]

لكن لا يمكن إنكار أن بعض النحويين أنكروا بعض القراءات، وعدوا لغتها لحنا أو شذوذا، أمثال: أبو العباس المبرد (285هـ)، وأبو إسحاق الزجاج(311هـ).

أما في العصور المتأخرة فقد نزع النحاة إلى قبول القراءات جميعا، وهذا واضح في تراث ابن مالك (672هـ)، وأبي حيّان (745هـ)، وابن هشام (761هـ) وغيرهم.[4]

قد يبدو ــ ممّا سبق ــ تعارض بين النحاة في ما يخص الاحتجاج بالقراءات القرآنية، " بيد أن الاتفاق الذي قد يكون أساسا لعملية الاستقراء هو أن ثمة لغة شائعة كثيرة، و أخرى قليلة نادرة، فإذا صحّت لغة القراءة الشاذة أو لغة القراءة التي عليها أحد القراء السبعة، فإن صحتها لا تعني قوتها وفصاحتها، بل تعني أنها لغة مسموعة، ولكنها قليلة ،والقليل لا تبنى عليه القواعد." [5]
(5)

(1) السيوطي، الاقتراح، ص14.

(2) ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص36.

(3) سيبويه، الكتاب، 2/ 392-393.

(4) ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص38.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص39.

وفي هذا السياق نورد ما ذكره الفراء (207هـ) في تكرار الفعل [تحسبنّ] في قوله تعالى: ﴿لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحۡمَدُواْ بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ فَلَا تَحۡسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٖ مِّنَ ٱلۡعَذَابِۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ١٨٨﴾[آل عمران/ 188]

يقول الفراء (207هـ):"فَردّ (تحسبنّ) مرتين؛ ومعناها – والله أعلم – (**لا تحسبنّ الذينَ يفرحون بما أتَوْا بمفازة من العذاب**)، ومثله كثير في التنزيل، وغيره من كلام العرب." [1]

فلا غرو، – إذن – إذ عُدّ " القرآن الكريم نواة الاستقراء ؛ التي نتج عنها تحديد النحاة الأوائل لمادة الاحتجاج."[2]

ب . الحديث النبوي الشريف: وصف ابن الأثير (606هـ) فصاحة النبي صلى الله عليه وسلم، فقال:" ولقد عرفت أيدك الله وإيانا بلطفه وتوفيقه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان أفصح العرب لسانا، وأوضحهم بيانا وأعذبهم نطقا وأسدهم لفظا وأبينهم لهجة وأقومهم حجة، أعرفهم بمواقع الخطاب، وأهداهم إلى طرق الصواب تأييدا إلهيا، ولطفا سماويا، وعناية ربانية، ورعاية روحانية." [3]

فلا خلاف في ما ذكره ابن الأثير(606هـ)، فإجماع علماء المسلمين وأرباب اللغة وأساطين البلاغة كلهم معقود على أن فصاحة النبي صلى الله عليه وسلم، لا تضاهيها فصاحة، وأسلوبه في الحديث لا يقاربه أسلوب.[4]

إذن: فالحديث النبوي مصدر ثابت إلى جانب القرآن الكريم، كان واجبا على النحاة الأخذ به في عملية الاستقراء، خاصة وأن نشاط العلوم اللغوية والنحوية تزامن مع نشاط علم الحديث،بل كان في أيدي الناس ثروة غنية من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، كتلك المجموعات التي

(1) الفراء، معاني القرآن، 418/2.

(2) ينظر: حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء. التحليل. التفسير، ص69– 70.

(3) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ص 10.

(4) ينظر: محمد صالح شريف عسكري، الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللغويين، مجلة آفاق الحضارة الإسلامية، أكاديمية العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية، السنة الثالثة عشرة، ع 2، خوارزمى، 1431هـ، ص1.

جمعها الزهري (124هـ)، وابن جريج (150هـ)، ومالك(179هـ)، وكثيرون. أضف إلى ذلك كله أن بعض المحدّثين الأعلام عاصروا النحويين.[1]

لكن هل تتبع النحاة الحديث النبوي ؟

الظاهر إعراض النحاة عن الاحتجاج بالحديث، " إلا في مواضع نادرة، على الرغم مما ينقله ذؤاباتهم عن فصاحة الرسول صلى الله عليه وسلم. " [2]

لكن الأمر يتغير لدى نحاة الأندلس بدءا بابن خروف (609هـ)، وابن مالك (672هـ) في القرنين السادس والسابع الهجريين.[3]

مجمل القول أن الحديث النبوي ثابت في الاحتجاج النحوي، سواء بكثرة أم بقلة، قولا أم فعلا، وهو ما يهم كونه مصدرا للاستقراء النحوي.

ج .كلام العرب: عُني بكلام العرب حتى عُدّ " الركن الكبير " الذي اعتمد عليه النحاة في تأصيل النحو وأحكامه (...)، فقد أنفق بعض النحاة أزمنة طويلة ينتقل بين هذا الحي وذاك، ليستفرغوا الجهد في لملمة أجزاء اللغة وحمايتها من الضياع.[4]

واللافت للانتباه أنه كلما ذُكر كلام العرب، قرن مباشرة بالشعر، دون النثر، فمَاالسبب ؟لا غرو أن عُد الشعر مورد الاستقراء وينبوعه الذي لا ينضب، نظرا لما هيئ له دون قسيمه ،النثر،من أسباب أهمها:

* معظم محفوظ القبائل العربية كان من الشعر لا من النثر.
* الشعر ديوان العرب، وسجل مآثرهم.[5]

و إذا قلنا الشعر، فإنه لا يحمل على إطلاقه، وإنما المقصود " البدوي الوعر".[6]

(1) ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص26-27.

(2)كمال شاهين، نظرية النحو العربي القديم: دراسة تحليلية للتراث اللغوي العربي من منظور علم النفس الإدراكي، دار الفكر العربي، القاهرة-مصر، ط1، 2002 ، ص49.

(3) محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص109.

(4) ينظر: صباح علاوي السامرائي، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، ص 225.

(5) ينظر: محمد بن عبد العزيز العميريني، الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي، ص 674.

(6) ينظر: محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص117.

لكن بَعُد قبول الشعر والاطمئنان له من قبل النحاة؛ لأن ذلك لا يحدث إلا إذا وثقوا من صحة نقله و فصاحته، وليس أمامهم في ذلك، إلا أحد المصدرين:

- الأعراب الفصحاء
- الرواة الثقات عن الأعراب

وقد يسلك النحوي المصدرين معا.[1]

أما النثر: "فهو الكلام المرسل المجرد من الوزن والقافية، والمتمثل في أقوال العرب وأمثالهم."[2]

كما أن النثر مما يُتحصل به القانون[3]، فهو كقسيمه، لكنه نادر، للأسباب التي جعلت الشعر حاضرا دونه، مع التنبيه إلى أن النحاة الأوائل حَرصوا على أخذ اللغة من المنابع الحية، مشافهة، [4]فقد عقد السيوطي (911) بابا بعنوان "ما يحتج به من كلام العرب "يقول فيه:"وأما فيه:"وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم." [5]

لعل حرص اللغويين والنحاة على أخذ اللغة مشافهةبرز أكثر في القرن الثالث الهجري، إذ عمدوا إلى ملاقاة الأعراب الأقحاح في البصرة والكوفة وبغداد، والأخذ عنهم، إذا اطمأنوا لفصاحتهم، مثل: ابن السّكيت(243) ،وابن جني (392)، بل منهم من ارتحل إلى البوادي، وسمع من الفصحاء.[6]

وهذا الشرط المنصوص عليه بين النحاة – الحرص على المشافهة –" هو سر الكثرة التي تزخر بها كتبهم ؛ فالشعر إما مأخوذ من أفواه الرواة المحترفين، وإما من البداة الفصحاء، أما القرآن الكريم فلا يؤخذ من الصحف، بل من أفواه المقرئين، وهم ليسوا من أهل البادية، إلا أن ثقة النحوي كانت تنصب على صحة نقل المقرئ عن شيوخه، وصحة نقل شيوخه عن شيوخهم حتى تصل الرواية إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم."[7]

(1) ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص40.

(2) ينظر: سعود بن غازي أبو تاكي، خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، ص306.

(3)ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص 70.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص33.

(5) السيوطي، الاقتراح، ص33- 34.

(6) ينظر: حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص85.

(7) ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص 33.

مجمل القول: إن هناك علاقة وطيدة بين الاستقراء، وبين أدلة السماع (مصادر الاستقراء) فهي أصول التقعيد النحوي، لاعتماد الاستقراء أساسا على تتبع الشواهد والنصوص السماعية المقبولة، ومن ثم التقعيد للظواهر المختلفة.(1)

قد وُفق النحاة ـ حقيقة ـ في تخير النصوص، مادة الاستقراء، وهذا جليّ على مستوى القواعد النحوية التي اطّردت.

أمّا ما أُخذ على النحاة من هفوات في طريقة الاستقراء، وتضييقه، فذاك قليل.(2)

لكن، هل عُدّ استقراء النحاة حجة في الاستدلال ؟

حجّية الاستقراء:(الناقص)

اعتمد النحاةاستقراء النصوص العربية لجمع خصائص مفرداتها، وتراكيبها اعتمادا كبيرا، انطلاقا من فكرة أن الاستقراء للنصوص وسيلة إلى وصف قواعد اللغة، وضبط قوانينها، لذا فإن الاستقراء بالإضافة إلى كونه منهجا من مناهج التفكير في الاستدلال يعدّه النحويون دليلا معتبرا إذا اكتملت شرائطه.(3)

فهل اكتملت شرائط استقراء النحاة؟

اشترط النحاة ـ أنفُسهُم ـ شروطا للاستقراء المأخوذ بنتائجه، هي:

* ارتباطه بالواقع اللغوي؛ فقد قام النحاة بحصر وتتبع الواقع اللغوي، من خلال الوصف، ثم لخصوا ما استنبطوه من خلاله من قواعد نحوية(...).

* أن يُبنى الاستقراء على نصوص فصيحة.

*إجراء الاستقراء على نصوص قبائل محدّدة الأماكن.

*أن يكون المستقرئ للغة واسع الاطّلاع، قوي الملاحظة، يعرف ضوابط الكلام العربي. (4)

(1) ينظر: محمد بن عبد العزيز العميريني، الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي، ص 650.

(2) ينظر: محمد عيد الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص200.

(3) ينظر: محمد بن عبد العزيز العميريني، الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي، ص 13-14.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص24-25-28.

بل الأكثر من هذا، قد حقّق الاستقراء النحوي في ضوء الاستقراء العلمي: الدّقة، التعميم، التباين، ولا تناقض أن يحوي الاستقراء التعميموالتباين ؛ ذاك أن الأول يعكس الاطّراد،والثاني يعكس الشذوذ، وأيُّ نظام يخلو منهما ؟

إذن، فالاستقراء يحتوي التنوع، بشرط ألا تتناقض القواعد.[1]

أما عن الاستدلال بالاستقراء عند النحويين، فقد برز في انحصار الكلمة في ثلاثة أنواع، قال ابن هشام (761هـ):" والدليل على انحصار أنواعها-الكلمة-في هذه الثلاثة، الاستقراء، فإن علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب، فلم يجدوا إلاّ ثلاثة أنواع، ولو كان ثمّ نوع رابع لعثروا على شيء منه."[2]

وهذا - أيضا- أشار إليه السيوطي (911) في قوله:" الاستقراء استدلوا به في مواضع منها انحصار الكلمات الثلاث في الاسم والفعل والحرف."[3]

فالنحاة عدُوا الاستقراء دليلا للاستدلال، وكذلك الأصوليون يعدونه منهجا من مناهج التفكير في الاستدلال ؛ وهذا ما جعلهم يختلفون في ضبطه كمصطلح على نوع من أنواع الأدلة المعتد بها، والتي تمثل مرحلة من مراحل التمهيد والإعداد للحكم الغالب، أو المقطوع به حينا[4]

مما سبق تبرز علاقة - بيّنة- بين الاستقراء، والاطّراد أو (التعميم)، كيف ذلك ؟

يؤكد الخليل بن أحمد الفرهودي(175هـ) عن طريق الاستقراء، حكما قائما على الحصر والتتبع بقوله[5]: " وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف، فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم، فاعلم أنها زائدة على البناء، وليست من أصل الكلمة."[6]

(1) ينظر: حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص 74.

(2) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، مكتبة السعادة، القاهرة – مصر، ط11، 1963، ص12.

(3) السيوطي، الاقتراح، ص106.

(4) ينظر: محمد بن عبد العزيز العميريني، الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي، ص13.

(5)ينظر: المرجع نفسه، ص 22/21.

(6) الخليل بن أحمد الفرهودي، العين، 1/ 35.

كما يرى تمام حسّان(ت 2011م) أن من خصائص العلم المضبوط الموضوعية[1]؛ التي تتحقق بالاستقراء الناقص، وبضبط نتائجه، وتوثيق اطّراد تلك النتائج في الظاهرة موضوع الاستقراء.[2]

وبالتالي فالاستقراء الذي قام به النحاة ما هو إلا " وسيلة لتحقيق الهدف الأسمى، وهو الصياغة العلمية للظاهرة؛ أي تحويل الوصف إلى معيار." [3]

و إذا ما اعتبرنا الاستقراء موازيا الوصف، مع أنه قد يختلف عليه كون الاستقراء قد يتجاوز الوصف، في سنّ بعض الملاحظات التي تعلو على المادة المستقرأة، إلا أنه يبقى وصفا متقدّما، " لأنه – الاستقراء – قد يقدم مادة ذهنية مستنبطة، لا واقعية مجموعة."[4]

هذا يقودنا إلى استنتاج ما يلي:

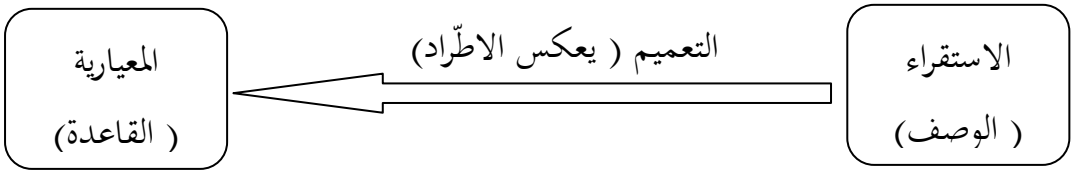

(مخطط: 02) [5]

إذن:فغياب الاطّراد في المادة المستقرأة، ينفي وجود القاعدة، هذا ماجعل النحاة يصدّون عن التقعيد للشاذ ؛ " الذي أقصى ما يمكن القول فيه معنيان:الانفراد والمخالفة." [6]بل جعل النحاة هذا القانون ؛ الصّد عن التقعيد للشاذ، مُرتكزا لرد أمور عديدة منها:

(1)- تمام حسان، الأصول، عالم الكتب، القاهرة – مصر، (د ت)، ص16-17.

(2) أحمد عبد العظيم عبد الغني، القاعدة النحوية: دراسة نقدية تحليلية، دار الثقافة، القاهرة – مصر، 1990، ص9.

(3) حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص76.

(4) ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدائم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 42.

(5) المخطط مستقى من تمثيل العلاقة بين الوصف والمعيارية.محمد عبد العزيز عبد الدائم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 63.

(6) ينظر: صبحي الصالح، علوم الحديث ومصطلحه، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، (د ت)، ص 196.

ردّ الرواية: من ذلك قول ابن يعيش (643هـ)عن إهمال " إذن" إذا ما سُبقت بما يطلب الفعل المضارع الذي دخلت عليه [1]، قال ـــ" ابن يعيش (643هـ) ـــ أما قول الشاعر [من الرجز] [2]

لَا تَتْرُكَنّي فِيهِم شَطيرا إنِّي إذن أهْلَك أو أطيرا

فإنه شاذ، وإن صحة الرواية (...). "[3]

تخطئة الراوي:من ذلك إشارة ابن السراج (316 هـ) إلى إمكان وُقوع العربي المحتج بلغته في اللحن [4]، فقال: "و لو اعترض بالشاذ على القياس المطّرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفا مخالفا لا شك في خلافه لهذه الأصول، فاعلم أنه شاذ، فإن كان سُمع ممن تُرضى عربيته، فلا بد أن يكون قد حاول مذهباونحا نحوا من الوجوه، أو استهواه أمر غلطه." [5]

تحديد بيئة الاحتجاج:(ينظر الصفحات الآتية).

(1) ينظر: محمد عبدو فلفل، الشاذ عند أعلام النحاة، مكتبة الرشد، الرياض ــ المملكة العربية السعودية، ط1، 2005، ص126.

(2) البيت بلا نسبة. ابن يعيش، شرح المفصل، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط1، 2001، 4 / 227.

(3) المرجع نفسه، 4/ 228.

(4) ينظر: محمد عبدو فلفل، الشاذ عند أعلام النحاة، ص101.

(5) ابن السراج، الأصول في النحو، 1/ 56 – 57.

ثالثا: الاطّراد وبيئة الاحتجاج

من شروط الاستقراء المأخوذ بنتائجه أن يكون: جاريا على نصوص قبائل محددة الأماكن[1]، وهذا – من دون شك – وُضع نصب أعين النحاة العرب، وهو ما عُرف ببيئة الاحتجاج، فما المقصود بذلك ؟

قد يطلق على بيئة الاحتجاج ــ بيئة الاستشهاد ــ ذاك أن "كلاّ من الاستشهاد والاحتجاج يتلاقيان في مجرى واحد، هو سَوق ما يقطع ويبرهن على صحة القاعدة أو الرأي."[2]

وحُجج النحو: براهين تُقام من نصوص اللغة للدلالة على صحة رأي أو قاعدة، أما الشواهد فأخبار قاطعة موثقة يسوقها علماء اللغة عن الناطقين باللغة. [3]

لكن هل عُرف عن النحاة في القرن الثاني الهجري، مع بدايات نشأة النحو، تحديد رقعة الاستشهاد و عصوره ؟

يذكر ابن الأثير (606 هـ) أنه مع بدايات القرن الثاني الهجري تغيّر المجتمع بالاختلاط والمعاملة والتزاوج والحكم، وشملت الدولة العربية واللسان العربي أصنافا من الناس بين روم وفرس وحبش ونبط، وترتب على ذلك ما قرره ابن الأثير (606 هـ) بقوله:" فما انقضى زمان التابعين – على إحسانهم – إلا واللسان العربي استحال أعجميا أو كاد، فلا ترى المستقل بهوالمحافظ عليه إلا الآحاد، هذا والعصر ذلك العصر القديم والعهد ذلك العهد الكريم."[4]

أما عهد التابعين فقد استمر إلى منتصف القرن الثاني الهجري تقريبا.[5]

فلا خلاف في ما جاء قبل منتصف القرن الثاني الهجري، فقد كان مرحبا به لدى النحاة، أما الذي تجاوز منتصف القرن الثاني الهجري، فهو محل النظر !

لكن ما سبب اختلال ميزان قَبول النصوص بعد منتصف القرن الثاني الهجري ؟

(1) ينظر: محمد بن عبد العزيز العميريني، الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي، ص26.

(2) ينظر: محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص 86.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص86.

(4) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ص4.

(5) ينظر: محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص89.

أدرك النحاة أن الخُلطة سبب لفساد اللغة ودرء كمالها؛ هذا ما جعلهم يَسنون، قيدا محكما، عُبر عنه بـــ: قيدي الزمان والمكان.

* الزمان [1]: جاء في تعريف السيوطي (911 هـ) للسّماع، إشارة إلى الفترة الزمنية للاحتجاج بقوله: " (...) السماع أعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيّه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده، إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين (...)"[2]

الزمن الذي أشار إليه السيوطي(911 هـ) يمتد من القرن الرابع قبل الهجرة إلى القرن الرابع بعدها.[3]

لكن هناك فاصل في الحقبة المذكورة، هو منتصف القرن الثاني الهجري، أشار إليه الفارابي(339 هـ)، فصلا بين البادية والحضر، أما ما سبق القرن الثاني فهو مقبول.[4]

وعلة هذا الفصل الزمني هو تغير المجتمع بالاختلاط والمعاملة والتزاوج والحكم، فشملت الدولة العربية واللسان العربي أصنافا من الناس بين روم وفرس وحبش ونبط (...).[5]

* المكان:أورد الفارابي (339 هـ) في كتابه الحروف نصا يشير إلى فضل أخذ اللغة عن سكان البراري، إذا ما توفّر في الأمة صنفان (سكان المدر وسكان الوبر)، يقول: " ولماكانسكان البرّيّة في بيوت الشعر أو الصوف والخيام والأحسية من كل أمة أجفى وأبعد من أن يتركوا ما قد تمكّن بالعادة فيهم وأحرى أن يحصنوا نفوسهم عن تخيّل حروف سائر الأمم وألفاظهم وألسنتهم عن النطق بها وأحرى أن لا يُخالطهم غيرهم من الأمم للتّوحش والجفاء الذي فيهم وكان سكان المدن والقرى وبيوت المدر منهم أطبع وكانت نفوسهم أشدّ انقيادا لتفهّم ما لم يتعوّدوه ولتصوّره وتخيّله و(...)، كان الأفضل أن تُؤخذ لغات الأمة عن سكان البراري منهم متى كانت الأمم فيهم هاتان الطائفتان."[6]

(1) ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص 60.

(2) السيوطي، الاقتراح، ص 24.

(3) ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص 60.

(4) المرجع نفسه، ص135.

(5) ينظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ص 4.

(6) الفارابي (أبو نصر)، الحروف، تح: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت ــ لبنان، ط2، 1990، ص146.

بل عُدّ تصنيف الفارابي (339هـ) للقبائل المحتج بها، تصنيفا دقيقا حاز قَبولا لدى علماء اللغة، وجرى عليه العمل، وكان الخروج عليه سبيلا إلى النقدوالطعن.[1]

يقول الفارابي (339 هـ) ـــ خاصا ـــ العرب : " وأنت تتبين ذلك متى تأملت أمر العرب في هذه الأشياء، فإن فيهم سكان البراري، وفيهم سُكان الأمصار وأكثر ما تشاغلوا بذلك من سنة تسعين إلى سنة مائتين وكان الذي تولى ذلك من بين أمصارهم أهل الكوفة والبصرة من أهل العراق، فتعلموا لغتهم والفصيح منها من سكان البراري منهم دون أهل الحضر، ثم منسكان البراري من كان في أوسط بلادهم ومن أشدهم توحّشا وجفاء وأبعدهم إذعانا وانقيادا، وهم: قيس وتميم وأسد وطيء ثم هذيل، فإن هؤلاء هم مُعظم من نُقل عنه لسانالعرب، والباقون فلم يُؤخذ عنهم شيء لأنهم كانوا في أطراف بلادهم، مخالطين لغيرهم من الأمم مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم [المحيطة] بهم من الحبشة والهند والفرس والسريانيين وأهل الشام وأهل مصر."[2]

أما علة قصر الأخذ عن القبائل المذكورة(قيس وتميم وأسد وطيء ثم هذيل) فهو:" الموقع الجغرافي، إذ تقع وسط الجزيرة العربية، وتبعد عن الأطراف، ما سمح بدرء الاختلاط والفساد اللغوي عنها." [3]

إن هذا التحديد للقبائل المذكورة لم يكن عفويا، بل جاء من خلالما تم درسه من مادة لغوية مجموعة من هذه القبائل (...) وحتى الترتيب، فهو من جهد الرواة والنحاة واجتهادهم.[4] و أمّا القبائل التي رفض الفارابي (339 هـ)أخذ لغاتها كثيرة، وسبب ذلك هو:

*الاختلاط ؛ الذي أدى إلى تخليط النطق.

*المساس بالفصاحة.

وهذا – عموما– مسّ طائفتين:

(1) ينظر: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مديرية المطبوعات الجامعية، دمشق – سوريا، 1994، ص 19 - 25.

(2) الفارابي، الحروف، 147.

(3) ينظر: محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص135.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 206.

- قبائل الأطراف، ممن يجاورون الأمم الأخرى.
- القبائل التي يفد إليهم أبناء الأمم الأخرى.[1]

هذا الذي ذكره الفارابي (339 هـ) منهج سليم، انتهجه النحاة وتواصوا به، على مدى قرون.[2]

والذي تجدر الإشارة إليه، " أن التقسيم المكاني كان طاغيا على التقسيم الزماني في أصول النحويين، فنصوص الجاهلية القديمة إنما نقلت عن أعراب القرون الإسلامية المعاصرة للنّحاة (...) أي؛ ما استقراه النحويون من لغة القرنين الرابع والثالث قبل الهجرة وبعدها،أقل مما استقروه من لغة القرنيين الأول والثاني قبلها وبعدها، وهذا جليّ ؛ لعناية النحاة بلغة الفرزدق (110هـ)، وجرير(110هـ)، والأعشى (7هـ)، تفوق عنايتهم بلغة جذيمة الأبرشوعمارة بن عقيل، وأبي عبد الله الشجري." [3]

لكن هل التزم النحاة بقيديْ الزمان والمكان في استقراء اللغة ؟ أو بتعبير آخر هل عُدّ كل ما حوته بيئة الاحتجاج من سماع دليلا يحتج به، وما خرج عن هذه البيئة مردود؟

يقول ابن جني (392 هـ): " ولو عُلم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر. "[4]

ويقول – أيضا – " ولو نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه، وينال ويغض منه." [5]

فهل ابن جني(392هـ) يتحرر من قيديْ الزمان والمكان، ويعتمد على الفصاحة المستندة إلى قوانين كميزان محدّد لمعرفة الفصاحة؟[6]

(1) ينظر: محمد عيد، الاستشهاد و الاحتجاج باللغة، ص 215.
(2) ينظر: المرجع نفسه، ص216.
(3) ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص60-61.
(4) ينظر: ابن جني، الخصائص، 5/2.
(5) المرجع نفسه، 5/2.
(6) ينظر: سعود بن غازي أبو تاكي، خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، ص 201.

ما أشار إليه ابن جني (392 هـ) لا يعدو إلا أن يكون توسيعا للاحتجاج ضمن دائرة الاحتجاج،فالنحاة كانوا يختبرون فصاحة الأعراب، فإن آنسوا منهم عدولا، بهرجوهموأعرضوا عن الأخذعنهم.

ولعل هذا التضييق لدائرة الاحتجاج من طرف النحاة؛ نابع من إدراكهم تأثّر اللغة داخليا وخارجيا؛ " فليست اللغة متحفا محنط الجثث، منحوت التماثيل، ولكنها سلوك يقوم به النّاس، ويحدث لعناصره التطور والتفرد." [1]

فأما من ناحية التأثّر الخارجي، فهو ناتج عن الاحتكاك بغير الناطقين باللغة المدروسة، في حين يظهر التأثّر الداخلي في ترك الدارسين للّغة التي ثبت أن العرب كانوا يستخدمونها، وانصب اهتمامهم بلغة القرآن التي نزلت في عصر محدّد."[2]

ما سبق ذكره من تأثُّر اللغة داخليا وخارجيا ساد كعرف مُتفق عليه بين النحاة، مؤدّاه ؛" أن اللغة تتغير وهذا التغير يسير بها إلى الأدنى، وترتب عن ذلك تقييد فترة الصحة اللغوية بنهاية القرن الرابع الهجري، فلم يبق ثمة مجال لاستقراء اللغة بعد تلك الفترة، واعتبرت القواعد التي استنبطت من نطق تلك الفترة الصحيحة السعيدة الحظ، سلطة معيارية حادّة فُرضت على الاستعمال بعد ذلك.[3]

مجمل القول: كان حضور الاطّراد بارز في بناء القاعدة النحوية، بدءا بانتقاء مادة الاستقراء: القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب (شعره ونثره).

ثم تحديد المدة الزمنية للاستقراء، الممتدة من القرن الرابع قبل الهجرة إلى القرن الرابع بعدها، مع إجراء فصل بين البادية والحضر في منتصف القرن الثاني الهجري، أي ؛ تقسيم رقعة الاحتجاج.

(1) محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص 55.

(2) ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدائم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص32.

(3) محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص196.

الفصل الثاني:

الاطِّراد و منهج التفكيـــــــــر النحوي

- الاطِّراد و القياس
- الاطِّراد و التعليل
- الاطِّراد و العامل

منهج التفكير النحوي: (التقعيد)

" هو وسائل إنتاج القاعدة وتفسيرها، منفكة عن القاعدة، أي؛ الجانب النظري في الموروث النحوي من السماع والقياس (...)." [1]

فالتقعيد من صنع النحاة واجتهادهم، لا ملك اللغة، لذلك يُناط التيسير به.[2]

فهل هذا النّتاج (علم النحو)، صدر عن منهج بيّن، لمن أجاد التفتيش وأحسن الظن وتغافل عن فسافس الصناعة، أم أن منهج النحاة ـــ مجهول ـــ لا يثبت شيء منه ؟

يقول محمد عبد العزيز عبد الدايم:" إن إنكار المنهج الذي اتخذه اللغويون العرب يؤدي إلى قبول متناقضات غير قليلة في اللغة لا يستقيم معها تقعيد، بل إن عدم التسليم بهذا المنهج يؤدي بنا إلى تضييع التقعيد وجعل اللغة على جهة السّماع." [3]

يُثبت محمد عبد العزيز عبد الدايم بقوله السابق وجود المنهج النحوي، كما يُشير إلى أدلة الأحكام النحوية؛ " التي لا يخرج استدلال النحويين بها عن أمرين هما: الاستدلال بالمنقول أو المعقول، فالمسموع عن العرب يعد دليلا نقليا، أما ما قيس عليه فهو دليل عقلي أيضا."[4]

إذن: لا يمكن ردّ القياس، كونه دليلا ضابطه السماع، يقول سيبويه (180هـ): "(...) ولو أن هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يلتفت إليه، ولكنَّا سمعناها (...)"[5]

الاطّراد والقياس:

أورد السيوطي (911هـ) في المزهر، نصا يدل على ارتباط القياس بكثرة الاستعمال، منذ البدايات الأولى لنشأة النحو العربي، يقول " قال ابن نوفل: سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء (154هـ) أخبرني عما وضعت مما سميت عربية، أيدخل في كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقلت:

(1) حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص39- 40.

(2) ينظر: كمال بشر، اللغة بين الوهم وسوء الفهم، ص 150- 156.

(3) محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 83.

(4) ينظر: صباح علاوي السامرائي، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، ص 221.

(5) سيبويه، الكتاب، 20/2.

كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب، وهم حجة ؟ فقال: أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات." [1]

فلا غرو ــ إذن ــ أن يُعتبر القياس النحوي أصلا مهما من أصول النحو، فهو يلي السماع في المكانة، وهذا ما دفع النحاة إلى القول: " ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم." [2]

بل " هناك من يرى أن غالبية ما سماه سيبويه (180هـ) بالشاذ ليس هو القليل في العدد(...) بل ما جاء مخالفا لما عليه القياس، وإن كان كثيرا " [3]

فما مفهوم القياس ؟ وما هي أركانه ؟ وهل يعد الاطّراد أحدَ شروطه ؟

أ ـ القياس لغة: " القيسُ مصدر قَسْت، والقيس بمنزلة القدْر، وعودٌ بقيس إصبع، أي: قدْر إصبع، وقيس هذا بذاك قياسا وقيسا، والمقياس المقدار." [4]

ب ـ اصطلاحا: " هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه." [5]

أو هو " حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع." [6]

كما قيل: " إن كل علم بعضه مأخوذ بالسماع والنصوص، وبعضه بالاستنباط والقياس."[7] والقياس."[7]

أما عن استعمال القياس، فقد يراد به معنيان:

- القاعدة: سواء أكانت إجمالية أم تفصيلية، أصلية أم فرعية.

(1) السيوطي، المزهر، 184/1-185.

(2) ابن جني، الخصائص، 114/1.

(3) ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، مطبوعات جامعة الكويت، 1974، ص270.

(4) الخليل بن أحمد الفرهودي، العين، 3 /446، (باب القاف).

(5) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957، ص45.

(6) الأنباري، لمع الأدلة، ص 93.

(7) محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله السبيهين، اعتراض النحويين للدليل العقلي، عمادة البحث العلمي، الرياض ـ المملكة العربية السعودية، ط1، 2005، ص35.

- الحمل: ويقصد به أن يقوم المتكلم العربي أو المجتهد النحوي بإخضاع مثال أو باب لحكم مثال آخر أو باب آخر؛ على أن يكون هناك علاقة تماثل أو تشابه أو اطّراد، أو تضاد بين المحمول والمحمول عليه، وهذه العلاقة أو الجامع تسمّى علة." [1]

أما المعنى الأول؛ الذي أريد به القاعدة، فالجامع بينهما هو فكرة الاطّراد والشيوع. [2]

في حين أريد بالمعنى الثاني الحمل، الإلحاق، وهو صميم موضوعنا، وهذا هو الذي أشار إليه الأنباري في قوله: " حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه." [3]

أركان القياس: للقياس أركان أربعة [4]؛ الأصل وهو المقيس عليه، الفرع وهو المقيس، العلة وهي الجامع بين المقيس والمقيس عليه ؛ فتجلب الحكم للمقيس، والحكم ثابت للمقيس عليه يُعطى للمقيس.

لكنّ النحاة سنّوا شروطا لابد من مراعاتها في كل ركن حتى تستقيم عملية القياس.

شروط أركان القياس:

* المقيس عليه: شرطه " أن يكون من جمهور كلام العرب " [5]، جاء عن سيبويه (180هـ) (180هـ) قوله:" (...) وكذلك قبلُ وبعدُ، تقول: قبيْلُ وبُعيْد وكذلك أينَ وكيفَ ومتَى عندنا، لأنها ظروف، وهي عندنا على التذكير، وهي في الظروف بمنزلة مَا ومَن في الأسماء فنظيرهنَّ من الأسماء غير الظروف مذكر. والظروف قد تبين لنا أن أكثرها مذكر حيث حُقّرت، فهي على الأكثر وعلى نظائرها." [6]

(1) خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي، دار المسيرة، عمان ـ الأردن، ط1، 2007، ص28.

(2) ينظر: شهيناز مزداوت، قواعد الاستدلال النحوي وأثرها في توجيه النص القرآني، دراسة في كتاب: البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الآداب واللغة العربية، تخصص: علوم اللسان، جامعة محمد خيضر، بسكرة ـ الجزائر، 2013/2012، ص 18.

(3) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص 45.

(4) ينظر: محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله السبيهين، اعتراض النحويين للدليل العقلي، ص42.

(5) المرجع نفسه، ص 42.

(6) سيبويه، الكتاب، 267/3.

ويقول في موضع آخر " وإذا كان الاسم على بناء فَعَالِ نحو: حذامِ ورَقاشِ، لا ندري ما أصله أ معدول أم غير معدول، أم مؤنث، أم مذّكر، فالقياس فيه أن تصرفه ؛ لأن الأكثر من هذا البناء مصروف غير معلول، مثل، الذّهاب، والصّلاح ، والفساد، الرّباب." [1]

ما ذكره سيبويه (180هـ) جليٌّ في عرف النحاة ــ عموما ــ، أما علة إعراضهم عن الشاذ " فهو ينبع من إدراكهم أن المقيس يأخذ حكم المقيس عليه، ولهذا اشترطوا فيه الكمية والكيفية.

أمّا الكمية ؛ فتظهر في كون المقيس عليه كثيرا شائعا في أعراف اللغة، ونكران القياس على القليل الشاذ.

كما لم يهملوا طبيعة المقيس عليه من حيث الفصاحة والقدم (الكيفية)، ومن حيث وقوعه في الشعر أو النثر، فلا يقاس إلا على الأثر الفصيح الذي استوفى شروط القدم، أما لغة الشعر فيقاس عليها إذا كان النثر يعضدها، وكانت الظاهرة فيها مما لا يخالف العرف اللغوي العام." [2]

لكن قد يضطر النحاةَ القياس على القليل، فهل يعد هذا تناقضا في أحكامهم؟

برز هذا القانون عند ابن جنّي (392هـ) ؛ الذي لا يشترط في المقيس عليه كثرة الوارد منه عن العرب ذلك أنه قد يقل الشيء وهو قياس، ويكثر غيره، وليس بقياس ! [3]

جاء هذا في باب سمّاه: " باب جواز القياس على ما يقل، ورفضه فيما هو أكثر منه "، يقول فيه: " هذا باب ظاهره ــ إلى أن تعرف صورته ــ ظاهر التناقض ؛ إلا أنه مع تأمله صحيح. وذلك أن يقل الشيء وهو قياس، ويكون غيره أكثر منه، إلا أنه ليس بقياس.

الأول في قولهم في النسب إلى شنوءة: شنئيّ ؛ فلك ــ من بعد ــ أن تقول في الإضافة إلى قتُوبة: قَتبيّ، وإلى ركوبة: ركبيّ، وإلى حلوبة: حلبيّ ؛ قياسا على شنئيّ. قال أبو الحسن: فإن قلتَ: إنما جاء هذا الحرف واحد ــ يعني شنوءة ــ (...)، فإنه جميع ما جاء، وما ألطف هذا القول من أبي الحسن !، وتفسيره أن الذي جاء في فعُولة هو هذا الحرف، والقياس قابله، ولم يأت فيه شيء ينقضه.

---

(1) سيبويه، الكتاب، 280/3

(2) محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، 92- 93.

(3) ينظر: محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله السبيهين، اعتراض النحويين للدليل العقلي، ص45.

فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضا صحيحا في القياس مقبولا، فلا غرو ولا ملام، وأما ما هو أكثر من باب شنئيّ، ولا يجوز القياس عليه؛ لأنه لم يكن هو على القياس، فقولهم في ثقيف: ثقفيّ، وفي قريش: قرشيّ، وفي سُليم: سُلميّ، فهذا وإن كان أكثر من شنئيّ، فإنه عند سيبويه (180هـ) ضعيف في القياس." [1]

والذي ذكره ابن جني (392هـ) " يشِي بقانون مؤداه أنه لا عبرة بالكثرة والقلة العددية للمقيس عليه، إنما المعوّل على نسبة المقيس عليه إلى ما جاء عن العرب، فإن كان هو كل ما جاء صحّ القياس عليه، وإن كان خلافه أكثر منه لم يعتد بالقياس عليه." [2]

*المقيس: "لا يشترط له مساواة المقيس عليه في أحكامه كلها، وإلا لكان إيّاه." [3]

*العلة النحوية: " هي الجامع بين المقيس والمقيس عليه، أي ؛ العلاقة التي تربط بين المقيس والمقيس عليه." [4]

والعلة النحوية عند ابن السراج (316هـ) على ضربين:[5]

- ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب: كقولنا كل فاعل مرفوع.
- ضرب آخر يسمّى علة العلة، مثل أن يقولوا لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا، ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحا قُلبتا ألفا، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلّمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها.

والذي يهم ــ كما ذكر ابن السراج (316هـ) ــ العلة التي تؤدي إلى كلام العرب، لكن ما هي شروط هذه العلة ؟

اشترط الأصوليون في العلة أربعة وعشرين شرطا، منها ما هو متفق عليه، ومنها ما هو مختلف فيه، إلا أننا نقتصر على أهم هذه الشروط ومجملها:

(1) ابن جني، الخصائص، 115/1- 116.

(2) محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله السبيهين، اعتراض النحويين للدليل العقلي، ص45.

(3) المرجع نفسه، ص46.

(4) خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي، ص122.

(5) ابن السراج، الأصول في النحو، 35/1.

" أن تكون العلة مناسبة للحكم، ظاهرة، منضبطة، متعدية غير قاصرة، مطّردة، لم يلغ الشارع اعتبارها. " [1]

قد أشار النحاة ــ أيضا ــ لما سبق في ما يخص التعدية والقصور، فقد أورد ابن جني (392هـ) بابا في الخصائص سمّاه " العلة إذا لم تتعد لم تصح " يذكر فيه ما يلي: " من ذلك قول من اعتل لبناء نحو كمْ ومنْ وما و(...)، بأن هذه الأسماء لما كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين، نحو "هل " و"بل "، (...)، وهذه العلة غير متعدية، وذلك أنه كان يجب أن يبنى ما كان من الأسماء أيضا على حرفين، نحو: يدٍ، وأخٍ، وأبٍ، ودمٍ، وفمٍ (...)"[2]

مقصود كلام ابن جني أن العلة لابد أن تطّرد على جميع أمثلة الباب ؛ فإن كان هناك أمثلة شاذة لهذا الباب لا تتفق وهذه العلة، وجب أن تعلّل الأمثلة الشاذة بعلة أخرى تنطبق عليها كلها، ومثال ذلك أن يقال: إن الأصل في المفعول به أن ينصب، لأنه ضعيف، يدل على من وقع عليه الفعل، فإن قيل: إن نائب الفاعل مفعول به في المعنى لكنه لم ينصب، عللنا رفعه بأنه أُسند إليه الفعل كما أُسند إلى الفاعل. [3]

والحقيقة أن أكثر النحاة يشترطون الاطّراد في العلة، قال ابن جني (392هـ): " (...) فإذا جرت العلة في معلولها، واستتبّت على منهجها وأمِّها، قوي حكمها واحتمى جانبها، ولم يسع أحدا أن يعرض لها، إلا بإخراجه شيئا إن قدر على إخراجه منها." [4]

فابن جني (392هـ) يجعل من جريان العلة ــ اطّرادها ــ سببا في قوة الحكم النحوي، وهذا هو مبتغى القياس.

فالعلة " القوية المقنعة هي التي لا تقبل التخصيص، أي ؛ لا تقبل الاستثناءات والشواذ."[5] والشواذ."[5]

(1) وهبة الزّحيلي، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق – سوريا، ط1، 1986، 24/1.

(2) ابن جني، الخصائص، 169/1.

(3) ينظر: خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي، ص133- 134.

(4) ابن جني، الخصائص، 151/1

(5) خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي، ص 158.

وفي مقابل الاطّراد " عُدّ النقض من قوادح العلة ؛ وهو أن ينقض الخصم علة الخصم المستدل ببيان عدم اطّرادها في كل أمثلة المعلول بها " [1]

اتضح مما سبق أن الاطّراد جسر مرور القياس، فالنحاة ضبطوا المقيس عليه، وقيّدوا عملية القياس باكتمال شروطه ؛ التي أخذ الاطّراد حظا وافرا منها، أما وظائف القياس " فلم يتحدّث عنها النحويون القدماء، لكنها تستشف من كلامهم وألوان أقيستهم، ومن أبرز هذه الوظائف التعليل " [2]، فكيف تمّ ذلك ؟

الاطّراد والتعليل:

عُد التعليل النحوي بوابة لفهم مقاصد العرب وتراكيب كلامهم، فقد حكى الأصمعي (219هـ) عن أبي عمرو بن العلاء (154هـ) قال: سمعت رجلا من اليمن يقول: " فلان لغوب (أحمق)، جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أ تقول جاءته كتابي ؟ قال نعم، أ ليس بصحيفة ؟ " [3]

فالأعرابي علل لما قاله، وأبو عمرو بن العلاء (154هـ) سمع تعليله، فأبّى له صدّ هذا المنهج، والجفاء عنه !

لقد وجد ابن جني (392هـ) " في الخبر السابق، حافزا للعلماء على أن يسلكوا سبيل التعليل في اللغة، اقتداء بهذا الأعرابي. " [4] فقال ــ ابن جني ــ " أ فتراك تريد من أبي عمرو (154هـ) وطبقته، وقد نظروا وتدبّروا، وقاسوا وتصرفوا، أن يسمعوا أعرابيا جافيا غفلا، يعلل هذا الموضع بهذه العلة، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره، فلا يهتاجوا هم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع العربي ذلك ووقفهم على سَمته وأمّه." [5]

فما المقصود بالتعليل ؟ وما الفرق بين التعليل و العلة ؟ وهل كان للنحاة مسالك اعتمدوا عليها في تعليلاتهم ؟

(1) ينظر: خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي، ص 164 – 165.

(2) ينظر، محمد خير الحلواني، ص 91.

(3) ابن جني، الخصائص، 249/1.

(4) وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، دار الكتاب الثقافي، إربد ـ الأردن، ط2، 2006، ص 27.

(5) ابن جني، الخصائص، 1/ 249.

العلة والتعليل: جاء في معجم العين " العلّة المرضُ، وصاحبها معتلٌ ، والعلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه." [1]

أي: " العلة دليل يقترن بالمعلول لتفسيره نحويا (...)." [2]

أما التعليل فهو " بيان علة الشيء، وتقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر (...)، والتعليل في النحو تفسير اقتراني بين علّة الإعراب أو البناء على الاطلاق وعلى الخصوص، وَفق أصوله العامة." [3]

من خلال التعريف يتبين أن لعملية التعليل ركنان: العلة والمعلول،" أما الأول فقد أُشير إليه، وأما الثاني (المعلول) فهو المدلول عليه بالعلة المفسّرة لحكمه المستعمل، كجرّ الاسم بحرف الجر."[4]

فالعلة ـ إذن ـ مسلك التفسير النحوي، ومدخل التعليل، فما هي مسالك الوصول إليها ؟

مسالك العلة: " هي الطرق الدالة على إثبات علّية الوصف، أي كونه علّة، و طرق إثبات العلة منها: النص والإجماع والإيماء والسبر والتقسيم والمناسبة والشبه و الطرد والدوران." [5]

لا غرو من ذكر مسالك العلة الفقهية، كونها " مصدر مسالك العلة النحوية، لكنها لا تصلح مصدرا للتعليل إلا الطّرد والسبر والتقسيم، فهما صالحان لإنتاج التعليل " [6]

فالاطّراد مسلك لإثبات العلة، وشرط لها، فما المقصود بذلك ؟

الاطّراد يشير إلى مدى دوران العلة مع معلولها، إذ تقسّم ـ العلة ـ تبعا له إلى قسمين:

(1) الخليل بن أحمد الفرهودي، العين، 220/3 – 221، (باب العين).

(2) حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 30.

(3) المرجع نفسه، ص 29.

(4) المرجع نفسه، ص30.

(5) وهبة الزّحيلي، أصول الفقه الإسلامي، 1/ 661.

(6) ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة ـ مصر، 2006، ص205.

أ ـ العلل المتعدّية: وهي العلل التي تجري مع معلولاتها، فلا تتخلف أو تنقض في أي حالة، كتعليل رفع اسم كان ونصب خبرها لعلة الشبه بالفاعل، والمفعول، وهو شبه لا يتخلف في مختلف صور تركيب كان واسمها وخبرها. (1)

ب ـ العلة القاصرة / الواقفة: " هي العلل التي لا تطّرد في مثل معلولاتها " (2)، من ذلك " قول من اعتل لبناء نحو: "كم "وَ " من " و" ما " و" إذا " ونحو ذلك، بأن هذه الأسماء لما كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين، نحو: "هل" و"بل" و"قد"، فلما شابهت الحرف من هذا الموضع وجب بناؤها، كما أن الحروف مبنية، وهذه العلة غير متعدية، وذلك أنه كان يجب على هذا أن يُبنى ما كان من الأسماء أيضا على حرفين نحو: يدٍ وأخٍ وأبٍ ودمٍ وفمٍ، ونحو ذلك." (3)

التعليل جبرٌ للاطّراد:

كثير هي حالات لجوء النحاة للتعليل حفظا لاطّراد القاعدة، ففي قوله تعالى: ﴿**مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ**﴾ المائدة /19، وقوله: ﴿ أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِأَحۡكَمِ ٱلۡحَٰكِمِينَ ﴾ التين /8

منع حرف الجر " من " ظهور علامة رفع الفاعل، وحوّله إلى شكل جار مجرور، وهو تحويل عارض نحويا لا دلاليا لإمكانية الاستغناء عنه، كما أن الباء في خبر ليس يمكن الاستغناء عنها نحويا فقط لا بلاغيا، فالتعليل بوجود عوارض تركيبية وسيلة تؤدي إلى توافق الأحكام مع وجود الاستعمالات اللغوية الفصيحة. (4)

والذي يؤنس إليه أن النحاة أحاطوا بتركيب الكلام العربي، وخواصّه، فعلّلوا لما آنسوا منه رجحانا، ومثلُهم في ذلك قول الخليل بن أحمد (175هـ)، " لما سُئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على

(1) حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 110.
(2) المرجع نفسه، ص 110.
(3) ابن جني، الخصائص، 1/ 169.
(4) حسن سعيد خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 119 – 120.

سجيّتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء؛ عجيبة النظم والأقسام ؛ وقد صحّت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. (...) فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن الذي ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها." [1]

فالتعليل ــ حسب الخليل (175هـ) ــ اجتهاد يقترحه النحوي وفقا لطول رؤيته، بل لطول مخالطته أبناء اللغة وأبينائها، فقد كان " الرعيل الأول من النحويين رواة نقلوا كلام العرب نقلا صحيحا صافيا خاليا من الأخطاء." [2]

والأهم في كلام الخليل هو: " أن تعليل أي مجتهد يمكن أن يُقبل، أو يُطرح بحسب قوّته ودليله."[3]

الاطّراد والعامل:

سبق ذِكر أن التعليل محاولة لتفسير التركيب النحوي؛ ألا يمكن عدُّ العامل مسلك بارز لعملية التعليل النحوي ؟! [4]

تفطن نحاة العرب أن الكلام العربي يجري وَفق مجارٍ مخصوصة، لا يحيد استعمال العربي عنها ــ إلا قليلا ــ " فقد أشار سيبويه (180هـ) إلى فكرة العامل من أول لحظة، وقبل استخدام أي علة " [5]، في باب " مجاري أواخر الكلم من العربية " ؛ يقول فيه، " وهي [أواخر الكلم]

(1) الزجاجي (أبي القاسم)، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت ـ لبنان، ط 6، 1996، ص 66/65 .

(2) محمد بن حمو، النحو العربي في مرحلته الأولى، صناعته وتعليمه، أعمال ندوة تيسير النحو، 23 ـ 24 أبريل، الحامّة، منشورات المجلس الأعلى، الجزائر، 2001، ص14.

(3) خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي، ص 145.

(4) ينظر: حسن سعيد خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي، ص 145.

(5) ينظر: كمال شاهين، نظرية النحو العربي القديم: دراسة تحليلية من منظور علم النفس الإدراكي، ص165.

تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف ؛ وهذه المجاري الثمانية يجمعهنّ في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف. [ثم يتبع هذا بقوله]: وإنما ذكرت ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف حرف إعراب." (1)

فسيبويه يشير إلى أن اختلاف أواخر الكلم مقترن باختلاف العوامل الداخلة عليه في التركيب.

فما المقصود بالعامل؟ وما هي أضرُبه؟ وما علاقة الاطّراد به؟

مفهوم العامل:

" العامل النحوي هو الذي يعمل في غيره، فيؤثر في حركة آخره، إن كان معربا، وفي محله إن كان مبنيا." (2)

كما عرّفه الشريف الجرجاني (816هـ) بقوله:" العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب." (3)

لكن من الإجحاف أن نفرد العامل النحوي دون إضافة النظرية له !

يقول محمد خير الحلواني:" وقد تبين لي وأنا أتتبع هذه النظرية [نظرية العامل] في أمهات كتب النحو، أنها قامت على دراسة التركيب اللغوي وتحليله، وتفسير ظواهره، ومحاولة الربط أحيانا بين الظاهرة الإعرابية، وما يهجس به المتكلم من خواطر ومشاعر." (4)

(1) سيبويه، الكتاب، 13/1.

(2) عبد القاهر الجرجاني، العوامل النحوية بين النظرية والتطبيق، تح: محسن محمد قطب معالي، مؤسسة حورس للنشر والتوزيع، الإسكندرية ــ مصر، 2009، ص 9.

(3) الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، ص 122.

(4) محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص181.

أما محمد عبد العزيز عبد الدايم، فقد أطلق عليها تسمية نظرية العمل، يقول:" ويرى البحث كون مفهوم العمل النظرية الأساسية وفْق تصنيفه للنظريّات النحوية، وهو يمثل فعليّا نظرية لكونه فرضا وضعه النحاة العرب لتفسير تركيب الجملة الذي يشتمل على كلمات معيّنة ترد على ترتيب معيّن (...)." [1]

بل يقول:" الطريف في هذا الصدد أن المفهوم الوحيد الذي أُطلق عليه نظرية في تراثنا العربي هو مفهوم العمل ! " [2]

يتضح مما سبق أن العامل النحوي نظرية راسخة اعتمد عليها النحاة لبيان ظواهر التركيب اللغوي، وتفسيره، انطلاقا من إدراكهم أنه: " لا مرفوع إلا برافع، ولا منصوب إلا بناصب، ولا مجرور إلا بجار (...) ولعل الذي قادهم إلى هذا الكلام أنهم لاحظوا أن الفعل يلازم الفاعل ولا ينفك عنه، وأن المفعول به غالبا ما يكون مرافقا للفعل المتعدّي، فاستنتجوا من ذلك أن الفعل هو الذي يعمل في الفاعل الرفع وفي المفعول به النصب، كذلك لاحظوا أن الاسم المجرور كثيرا ما يسبقه حرف جر، فاستنتجوا من ذلك أن حرف الجر هو الذي يعمل الجر في الاسم، ولعل هذا هو الذي دعاهم إلى تقدير حرف جر مناسب للمضاف إليه، ورأوا أنه هو الذي عمل فيه الجر، فقدّروا في قولهم: هذا غلامُ زيدٍ. هذا غلامٌ لزيدٍ." [3]

أضرب العامل:

العوامل النحوية قسمان: عوامل لفظية وعوامل معنوية.

" فالعامل اللفظي هو المذكور في الكلام، كالفعل الذي يرفع الفاعل وينصب المفعول، وقد يكون العامل اللفظي غير مذكور، ولكنه بمثابة ذلك؛ لدلالة الكلام عليه مثل (ربّ) التي تُحذف فتدل عليها الواو أو الفاء، وأن الناصبة المضمرة بعد لام التعليل." [4]

(1) محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 237.

(2) المرجع نفسه، ص 236.

(3) وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، ص43-44.

(4) عبد القاهر الجرجاني، العوامل النحوية بين النظرية والتطبيق، ص 9.

أما العامل المعنوي " فقد قدّره النحاة تقديرا، وافترضوه افتراضا؛ لأنهم جعلوا لكل حركة سببا، أو عاملا أتى بها." [1]

وقد جمع عبد القاهر الجرجاني (471هـ) هذه العوامل في كتاب سمّاه " العوامل المائة " وهي على النحو الآتي:

(1) عبد القاهر الجرجاني، العوامل النحوية بين النظرية والتطبيق، ص 137.

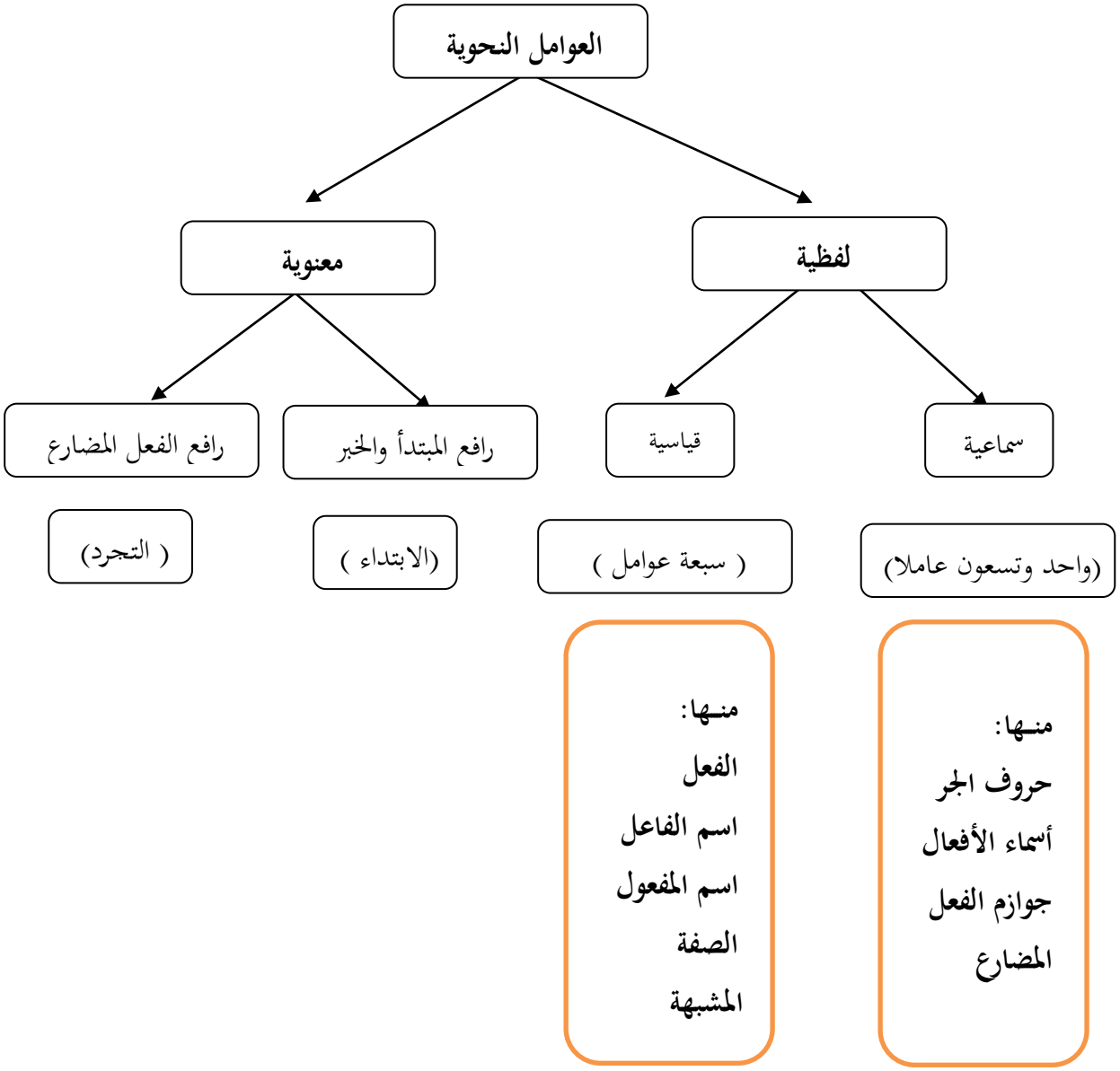

(مخـــــــــطط: 01) [1]

(1) ينظر: عبد القاهر الجرجاني، العوامل النحوية، ص: 10 -70 - 91 - 123 – 137.

فالعوامل المذكورة ــ آنفا ــ قد " اتفق جمهور النحويين ـ من بصريين وكوفيين ــ على اعتمادها، وإن كانت في ذاتها مثار خلاف بين الفريقين."[1]

فالمهم أن النحاة أدركوا بأن العلامة الإعرابية شرطها عامل، سواء أكان ظاهرا أم محذوفا، لفظيا أم معنويا، إذ لا يعقل وجود أثر دون مؤثّر!

أهمية نظرية العامل:

تكمن أهمية هذه النظرية في تفسير علامات الإعراب؛ ولن يتسنى لأي نظام آخر ـ عموما ــ تفسير علامات الإعراب التي تلحق الألفاظ في التركيب إلا بالرجوع إلى نظرية العامل، " ذلك أن الجانب المضيء لهذه النظرية هو: دراسة الظواهر الإعرابية وربطها ببنية الجملة " [2]

العوامل، حقيقة، على قسمين:

- عوامل أصلية: لها العمل المطلق الذي لا يتقيد بشروط.
- عوامل فرعية: لا بد لها من خصائص لفظية وأخرى معنوية، حتى تكون عاملة.[3]

إن هذا التقسيم السابق يُوافق ما ذكره محمد عبد العزيز عبد الدايم من أنّ " النظام الأساسي للتفسير النحوي هو نظام العمل، أما باقي الأنظمة فهي مكمّلة أو بديلة، تأتي لتطويع المادة المروية لنظام العمل، فمثال الأنظمة المكملة: الحذف والتقدير والإضمار والاستتار والتضمين والنيابة والحمل على المعنى، إذ لولا هذه الأنظمة لما جرت المادة المروية على نظام العمل، وهي حقيقةً تطويع التركيب حتى يقع تحت نظرية العمل، أما الأنظمة البديلة؛ فيراد بها تفسير التركيب على وجه خارج تماما عن نظام العمل، من ذلك: مفاهيم الإتباع، والمناسبة والتخفيف، وكثرة الاستعمال (...) " [4]

أما كثرة الاستعمال المذكورة آنفا قد يراد بها الكثرة التي لم تبلغ نصاب التقعيد، أو التي خالفت القياس.

(1) وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، ص53

(2) محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص 14.

(3) المرجع نفسه، ص 183.

(4) ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 58 – 239.

إضافة لما سبق ذكره ــ عن أهمية نظرية العمل ــ " يُعد التبويب النحوي من بين آثار نظرية العامل." [1]

ولو لم يكن العامل النحوي مطّردا في كلام العرب لما أمكن إقامة التبويب النحوي؛ الذي يعد أبرز مظاهر تيسير النحو.

مجمل القول: التقعيد النحوي، منهج النحاة وطريق تفكيرهم، برز من خلال إجراءاتهم العملية؛ كإلحاق فرع بأصل (القياس)، أو بيان العلة (التعليل)، أو إخضاع التركيب اللغوي إلى عامل ومعمول متلازمان، وكل هذا اقترن بالاطّراد ؛ بغية إحكام الصناعة ودرء التناقض عنها.

(1) كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، ص 143.

الفصل الثالث

الاطِّراد وأثره في الخلاف النحـــــوي

- مفهـــــوم الخلاف
- الاطِّراد و الترجيح

كثيرا ما ينفَّر الخلاف ويُذم، إلا أنه قد يَحسُن إذا كان علميا يُبين الحق ويكشفه، فما هو الخلاف النحوي ؟ وما سبيل الخروج منه ؟

مفهوم الخلاف: عرّفه الجرجاني (816هـ) في قوله:" منازعة تجري بين المتعارضيْن، لتحقيق حق أو إبطال باطل." [1]

فجمع الجرجاني (816هـ) بين الخلاف والتنازع، لكن الغاية خيّرة والقصد شريف ؛ ليبين الحق ويزهق الباطل، فلا يُفهم الخلاف ـ دائما ـ من اسمه على أنه سوء عاقبة، وإنما " قد يُعدّ الخلاف من الموضوعية التي اشتُهر بها النحاة، (...) حيث يفسحون في كتبهم مكانا للرأي الآخر، وقد تتعدد الآراء، وتصل حدا يجعل الطالب المبتدئ في حيرة من أمره، لا يستطيع أن يقطع برأي، وما ذاك لضعف في علم النحو، بل لصفة أساسية في العلم والعلماء؛ وهي قبول الرأي الآخر، فإن لم يكن قبول تسليم وإقرار، فهو قبول معرفة واحترام."[2]

فالنحاة بالرغم من كثرة الخلاف المشهور بينهم، إلا أنهم عالجوه، ووجّهوه سُبل السلام اعتمادا على الترجيح المستند إلى الدليل، كيف ذلك ؟

الترجيح: بمعنى الميْل، " يقال: أرجحتُ الميزان؛ أثقلته حتى مال." [3]

أمّا اصطلاحا: فهو " لجُوء المستدل إلى ترجيح دليله، وبيان ما فيه من مزية عن دليل الخصم ليصحّ استدلاله به، ولا يقوى دليل الخصم على إسقاطه." [4] علما أن لعملية الترجيح النحوي شروطا لابد من توافرها حتى يُصار إلى عملية الترجيح: [5]

- وجود رأيين فأكثر في المسألة النحوية الواحدة.
- وجود الفضل والمزية المعتبرة في أحد الرأيين أو الآراء.
- وجود المجتهد الناظر في الآراء وأدلتها.
- الترجيح.

(1) الجرجاني، التعريفات، ص 89.

(2) حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص90.

(3) الخليل بن أحمد الفرهودي، العين، 2/ 99، (باب الراء).

(4) محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله السبيهين، اعتراض النحويين للدليل العقلي، ص482.

(5) ينظر: صباح علاوي السامرائي، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، ص 132.

وهناك من يُضيف شرط " انتفاء الجمع بين الدليلين، لأن إمكانية الجمع تُوجب لزومه."[1] فالشروط السابقة قد تدرّجت ؛ ذلك أن وجود رأيين فأكثر في المسألة النحوية وتميز أحد الرأيين عن الرأي الآخر أو الآراء الأخرى ؛ موجود، إلا أن المجتهد الناظر في الآراء، لترجيح أحدها ذاك هو الذي يقل وُجوده !

لكن لم يندر، فقد برز العديد من رواد النحو وأصوله محاولين الإنصاف في مسائل الخلاف؛ هذا ما قام به أحد روادهم ؛ أبو البركات بن الأنباري (577هـ) صاحب كتاب " الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين "، يقول فيه: " (...) وبعد؛ فإن جماعة من الفقهاء المتأدبين، والأدباء المتفقهين ؛ المشتغلين عليّ بعلم العربية (...) سألوني أن ألخّص لهم كتابا لطيفا، يشمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويّي البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة ؛ ليكون أول كتاب صُنف في العربية على هذا الترتيب، وأُلّف على هذا الأسلوب ؛ لأنه ترتيب لم يُصنف عليه أحد من السلف، ولا ألّف عليه أحد من الخلف، فتوخيت إجابتهم على وفق مسألتهم، وتحرّيت إسعافهم ؛ لتحقيق طِلبتهم، وفتحت في ذلك الطريق، وذكرت من مذهب كلّ فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق، واعتمدت في النصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف، لا التعصب والإسراف." [2]

يوحي كلام الأنباري (577هـ) عَزمه الانتصار لمذهب على آخر، اعتمادا على أدلة رجّح بها كفة أحد الفريقين، ولعل من بين أبرز الأدلة المعتمدة في ترجيحاته ؛" الاطّراد، الذي بدا واضحا في مسائل عدة، ما يشير إلى تأثره بهذا الدليل كمستند للترجيح." [3] وتبيانا لاستدلال الأنباري (577هـ) بالاطّراد [4]، نعرض بعض المسائل التي تُوضّح ذلك.

(1) محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله السبيهين، اعتراض النحويين للدليل العقلي، ص 484.

(2) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصرين والكوفيين، تح: جودة مبروك، محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة . مصر، ط1، 2002، ص 3.

(3) ينظر: ثالث معلم شيخ، توضيح ضوابط الاطّراد والشذوذ عند أبي البركات الأنباري في كتابه الإنصاف" 2"، جامعة المدينة العالمية، قسم اللغة العربية، شاه . علم، ماليزيا، (د ت)، ص 1.

(4) ذكر ثالث معلم شيخ أنّ الأنباري استند إلى الاطّراد والشذوذ كمستند للترجيح بين البصريين والكوفيين في تسع مسائل، أي بمعدل (**10%**) من مجموع الأدلة. ينظر: ثالث معلم شيخ، المرجع نفسه.

قبل ذلك تجدر الإشارة إلى سبق ابن جني (392هـ) الأنباري (577هـ) ؛ "في الاستدلال بالاطّراد في موضع واحد، ورد في مسألة صرفية، " [1]

ذكر ابن جني (392هـ) في باب " قوة اللفظ لقوة المعنى "ما يلي: " (...) من ذلك قولهم: رجلٌ جميلٌ، ووضيءٌ ؛ فإذا أرادوا المبالغة في ذلك قالوا: وُضّاء، وجُمّال: فزادوا في اللفظ هذه الزيادة لزيادة معناه، قال الشاعر[من البسيط].

وَالمرءُ يُلحِقُهُ بِفِتيَان النَدَى خُلُق الكرِيم ولَيْس بالوُضَّاء [2]

ثم قال ابن جني (392هـ)، وكأن أصل هذا إنما هو لتضعيف العين في نحو المثال؛ قطَّع وكسَّر وبابها، وإنما جعلنا هذا هو الأصل لأنه مطّرد في بابه أشد من اطّراد باب الصفة، وذلك نحو: قطعَ وقطَّع، وقام الفرسُ، وقوَّمتِ الخيلُ (...) فدل ذلك على سعة زيادة العين."[3]

فابن جني يُشير إلى اطّراد تضعيف عين الفعل، إذا ما أُريد بها زيادة قوة المعنى، أشد من اطّرادها في باب الصفة.

بعض ترجيحات الأنباري ؛ التي برز فيها الاستدلال بالاطّراد في كتاب " الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين."

المسألة: 16 [4]

* التعجب من السواد والبياض *

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يُستعمل [ما أفعلهُ من التعجب، من البياض والسواد "خاصة" من بين جميع الألوان]، نحو، أن تقول: – هذا الثوبُ ما أبيضهُ.

– وهذا الشعرُ ما أسوده.

حججُهم: استدلوا على ذلك بالنقل والقياس؛ أما النقل فقد قال الشاعر:[من البسيط]

إذَا الرِجَالُ شَتوْا واشتدَّ أكْلُهُمْ فأَنتَ أبيَضُهمْ سِربالَ طبّاَخِ [5]

فقال " أبيضُهم " فإذا جاز ذلك في " أفْعَلُهمْ " جاز في " ما أفْعَلَهُ، وأفعِل بهِ "

(1) ينظر: صباح علاوي السامرائي، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، ص 234.

(2) نُسب البيت إلى أبي صدقة الدُّبيْري. ابن منظور، لسان العرب، ص 4855، (وضأ).

(3) ابن جني، الخصائص، 3/ 266 – 267

(4) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص124.

(5) البيت مجهول القائل. ابن منظور، اللسان، ص397، (بيض)

قال الشاعر: [من الرجز]

جارِيةٌ في دِرْعَهَا الفَضفَاض

تُقطّعُ الحَديثَ بالإيماضِ

أبيَضَ منْ أُختِ بني أباضِ [1]

فقال: " أبيضَ " وهو أفْعلَ من البياض، فإذا جاز ذلك في " أفعَل " من كذا، جاز في " ما أفعلَهُ، وأفعِل به "؛ لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب (...). [2]

أما القياس، فقالوا: إنما جوّزنا ذلك من السواد والبياض دون سائر الألوان ؛ لأنهما أصلا الألوان ومنهما يتركب سائرُها (...) فإذا كانا هما الأصلين للألوان كلّها، جاز أن يُثبت لهما ما لم يُثبت لسائر الألوان، إذ كانا أصلين لها، ومتقدّمين عليها. [3]

البصريون: ذهبوا إلى أنه لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان؛ قالوا: لا يجوز أن يُستعمل " ما أفْعَلَهُ " من البياض والسّواد.

حججّهم: الإجماع على أنه لا يجوز استعمال التعجب مما كان لونا، كغيرهما من سائر الألوان، فكذلك لا يجوز منهما، وهذا المنع لا يخلوا من:

- إما أن يكون " باب الفعل منهما على " اِفْعلَّ " نحو: اِحمرَّ، واصفرَّ، واخضرَّ وغيرها
- وإما لأن هذه الأشياء مستقرّة في الأشخاص، ولا تكاد تزول (...) وأي العلة قدّرنا وجدنا المساواة بين البياض والسّواد وسائر الألوان في علة الامتناع.

فينبغي أن لا يجوز فيهما كما لا يجوز في سائر الألوان.[4]

ترجيح الأنباري أدلة البصريين

دحضُ حُجج الكوفيين: أما احتجاجهم بقول الشاعر: " فأنت أبيضُهُم سِرْبالَ طبّاخِ "، فلا حجة فيه من وجهين:

(1) البيت لرؤبة. عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، ط4، 2000، 8/ 230.

(2) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص 124 – 125.

(3) المرجع نفسه، ص 126 - 127.

(4) المرجع نفسه، ص 126.

- أنه شاذ، فلا يؤخذ به كما أنشد أبو زيد: [من الطويل]

يقولُ الخَنَا وأبغضُ العُجْم ناطقًا إلى ربّنَا صوْتُ الحِمارِ اليُجَدّعُ

وَيسْتخْرَجُ اليَرْبُوعَ منْ نافِقَائِه ومن جُحْرِهِ بالشِّيخة اليتَقصَّعُ [1]

فأدخل الألف واللام على الفعل، وأجمعنا على أن استعمال مثل هذا خطأ، لشذوذه قياسا واستعمالا (...).[2]

- أن يكون قوله " أبيضُهم " " أفعَلُ " الذي مؤنثه "فعلاء "كقولك أبيض بيضاء، ولم يقع الكلام فيه، وإنما وقع الكلام في أفعل الذي يُراد به المفاضلةُ، نحو: هذا أحسنُ منه وجهًا، وهو أحسنُ القومِ وجهًا، فكأنّه قال: مُبْيَضُّهُم.

فلما أضافه انتصب ما بعده عن تمام الاسم، وهذا أيضا هو الجواب عن قول الآخر:

أبيضَ منْ أُختِ بني أباضِ

فأُخت ها هنا في موضع رفع؛ لأنها صفة لأبيض، (...) [3]

المسألة: 17

* الخلاف في وجه نصب خبر كان والمفعول الثاني من مفْعوليْ ظننْتُ *

ذهب الكوفيون إلى أن خبر "كان" والمفعول الثاني " لظننْتُ " يُنْصب على الحال، واحتجوا بأن قالوا:

حُجج الكوفيين: الدليل على أن خبر "كان " نُصب على الحال أن "كان " فعل غير مُتعدٍّ (...) و الدليل أن فعل الاثنين إذا كان واقعا فإنه يقع على الواحد والجمع، نحو: ضَرَبًا رجُلاً وضَرَبًا رِجالاً، ولا يجوز ذلك في "كان" ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول:

كان قائِمًا، ولا كان قِيامًا. كما يدل على ذلك أيضا أنك تُكني عن الفعل الواقع، نحو: "ضَرَبْتُ زيدًا " فتقول: فعلتُ بزيدٍ، ولا تقول في "كُنْتُ أخاك "، و" فعلْتُ بأخِيك " وإذا لم يكن متعدّيا وجب أن يكون منصوبا نصب الحال، لا نصب المفعول، فإنا ما وجدنا فعْلا ينصب مفعولا هو الفاعل في المعنى؛ إلا الحال، فكان حمله عليه أولى (...)، كما قالوا: لا يجوز أن يُقال:

(1) البيت لذي الخِرق الطّهوي، البغدادي، خزانة الأدب، 1/ 34 – 35.

(2) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 127.

(3) المرجع نفسه، ص 127.

" إنه لو كان نصبًا على الحال لما جاز أن يقعَ معرفة في نحو: " كان زيدٌ أخاك، وظننتُ عمرًا غُلامَك، والحال لا تكون معرفة." [1]

لأنّا نقول: إنما جاز ذلك ؛ لأن " أخَاك وغلامَك " وما أشبه ذلك قام مقام الحال، كقولك ضربتُ زيدًا سوطاً، فإن زيدًا ينتصب على المصدر ـ وإن كان آلة ـ لقيامه مقام المصدر الذي هو ضربٌ، قال الشاعر: [من الوافر]

فأَرسلهَا العِراكَ ولم يذُدْها ولمْ يُشْفقْ على نَغضِ الدِّخالِ [2]

وهو كقولك: طلَبْتُهُ جَهدَكَ، وطَاقتَك (...) فدل على صحّة ما ذهبنا إليه. [3]

فأدخل الألف واللام على الفعل، وأجمعنا على أن استعمال مثل هذا خطأ، لشذوذه قياسا واستعمالا (...).

ذهب البصريون إلى أن نصبهما نصب المفعول، لا على الحال، لأنهما:

يقعان ضميرا في نحو قولهم: كُنَّاهُم، وإذا لم نكنْهم فمن ذا يكونهم !

قال الشاعر: [من الطويل]

دعِ الخمْر يشْرَبْها الغُواةُ فإنّني رأيتُ أخَاها مُغْنيًا بِمكانهَا

فإن لا يَكُنْهَا أو تكُنْهُ فإنّهُ أخُوها غذَتْهُ أمُّهُ بِلبانِهَا [4]

أراد بقوله " أخاها " الزبيب، وجعلها أخا الخمرِ؛ لأنها من شجرة واحدة،

وقال الآخر[5] [من الطويل]

تَنْفكُّ تَسمَعُ ما حيَيــ تَ بهالكٍ حتَّى تكُونَهْ [6]

ترجيح الأنباري أدلة البصريين

دحض حُجج الكوفيين: أما قولهم إن الفعل إذا كان واقعا، فإن فعل الاثنين يقع منه على الواحد والجمع، نحو: ضَرَبَا رَجُلا، وضَرَبَا رجَالا، لا يجوز ذلك في "كان " فإنه لا يُقال كانا قائما

(1) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص 129 – 130.

(2) البيت للبيد، الكتاب، 1 / 372.

(3) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 130.

(4) البيت لأبي الأسود الدؤلي. البغدادي، خزانة الأدب 5/ 327.

(5) البيت لخليفة بن براز. البغدادي، خزانة الأدب، 9 / 242 -245.

(6) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 130.

وكانا قِياما، نقول: " إنه لم يجز في "كان" كما جاز في ضرب؛ لأن المفعول في "كان " هو الفاعل في المعنى، لأنها تدخل على المبتدأ والخبر، فيصير المبتدأ بمنزلة الفاعل والخبر بمنزلة المفعول، (...).

على أنّا لا نقول إنّ " كان " بمنزلة " ضرب "، فإن "ضرب" فعل حقيقي، يدل على حدث وزمان، والمرفوع حقيقي والمنصوب به مفعول حقيقي، وأما "كان " فليس فعلا حقيقيا، بل يدل على الزمان المجرّد عن الحدث (...)." [1]

أما قولهم: "كان زيدٌ في حالة كذا " وكذلك يحسن أيضا في " ظننْتُ زيْدًا قائمًا "؛ ظننْتُ زيْدًا في حالة كذا، فدلّ على نصبهما نصب الحال، قلنا: هذا يدل على الحال مع وجود شروط الحال بأسرها، ولم يوجد ذلك ؛ لأنه من شروط الحال أن تأتي بعد تمام الكلام. ولم يوجد ذلك في " كان " الناقصة التي وقع فيها خلاف، دون التامة التي بمعنى وقَع.[2] (...) أما قولهم: إنما جاز ذلك لأن المعرفة أُقيمت مُقَام الحال، كما أُقيمت الآلة مُقَام المصْدر في قولهم: " ضرْبْتُ زيدًا سوطًا "، قُلنا الفرق بينهما ظاهر، وذلك أنه إنما حسُن أن يُنصب " سوْطًا" على المصدر ؛ لأنه قام مقام نكرة، فأفاد فائدته، وحسُن أن يُنصب به لقيامِه مقَامه (...)، كما أن قولهم:" إن الحال قد جاء معرفة في قولهم:" أرسَلها العِراكَ، وطلبتُهُ جهْدَكَ ورجعَ عوْدهُ على بدْئِهِ"، قلنا: " هذه الألفاظ مع شذوذها، وقلّتها، ليست أحوالا، وإنما هي مصادر دلّت على أفعال في موضع الحال، فإذا قلت: " أرسلها العِرَاك " فالتقدير فيه: "أرسلها تعترِكُ العِراكَ " ، على معنى " تعترِك الاعتراك " (...)، وقد ذهب بعض النحويين إلى أن " عوْدهُ " منصوب بـ: " رجع "، نصبَ المفعول لا نصبَ المصدر، لأن " رجع " يكون متعديا كما يكون لازما، قال تعالى: ﴿ فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنۡهُمۡ ﴾ التوبة /83.

فعدّى " رجع" إلى الكاف، فدل على أنه يكون متعديا، والأكثرون على الأول، وإنما أقاموا هذه المصادر مُقام الأفعال في هذه المواضع لأن في الألفاظ المصادر دلالة على الأفعال؛ على أن هذه الألفاظ شاذة، لا يقاس عليها، فكذلك كل ما جاء من المصادر والأسماء بالألف واللام في موضع الحال، فإنه شاذ نادر لا يقاس عليه. [3]

(1) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 131.

(2) المرجع نفسه، ص132.

(3) المرجع نفسه، ص 132 – 133.

مسألة: 23

* الرافع لخبر إنّ *

ذهب الكوفيون إلى أن " إنّ " وأخواتها لا ترفع الخبر، نحو: " إنّ زيدًا قائمٌ "، وما أشبه ذلك، وقد استدلوا بما يلي:

الإجماع: على أن الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل، (...) إذن هي فرع عليه؛ فالفرع أضعف من الأصل، فينبغي أن لا يعمل في الخبر جريا على القياس (...)، فوجب أن يكون ـ الخبر ـ باقيا على رفعه قبل دخولها.

والذي يدل على ضعف عملها أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل المتعدي لو ابتُدِئ به. قال الشاعر: [من الرجز]

لا تتركنِّي فيهمُ شطيرا

إنِّي إذن أَهْلِكَ أو أطيرا [1]

فنصب بــ " إذن "، والذي يدل على ضعفها ــ أيضا ـ أنه لو اعترض عليها بأدنى شيء بَطل عملُها، واكتفى به، كقولهم: " إنّ بك تكْفُلُ زيدٌ " (...)، و قد رُوي أن ناسا قالوا: " إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ "، فلم تعمل لضعفها، فدل على ما قلناه.[2]

أما البصريون، فيرون أنها ـ إنّ ـ ترفع الخبر، واستدلوا في ذلك بــ:

حُجج البصريين ؛ قالوا: " هذه الحروف تعمل في الخبر، لأنها قويت مشابهتها للفعل ؛ أشبهته لفظا ومعنى، ووجه المشابهة على خمسة أوجه:

- أنها على وزن الفعل.
- مبنية على الفتح (كالفعل الماضي).
- تقتضي الاسم، كما أن الفعل يقتضي الاسم.
- تدخلها نون الوقاية، نحو: " أنّني، وكأنّني "كما تدخل الفعل: أعطاني وأكرمني.
- فيها معنى الفعل؛ فإنّ و أنّ بمعنى: حقّقتُ، وكأنّ بمعنى: شبّهتُ.

فلما أشبهت الفعل وجب أن يكون لها مرفوع؛ مشبها بالفاعل، ومنصوبا مشبها بالمفعول.

(1) بلا نسبة. الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 153.

(2) المرجع نفسه، 153 – 154.

إلا أن النصب ها هنا قُدم على الرفع؛ لأن عمل " إنّ " فرع، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع، فألزموا الفرع الفرع (...)، أما عدم التصريف فيها فلا يدل على الحرفية، لأن لنا أفعالا لا تتصرف، نحو: نعم وبئس و(...).[1]

ترجيح الأنباري أدلة البصريين

دحض حُجج الكوفيين: أما قولهم: إن هذه الحروف إنما نصبت لشبه الفعل، فينبغي أن لا تعمل في الخبر ؛ لأنه يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع، قلنا: هذا يبطل باسم الفاعل، فإنه عمل لشبه الفعل ! ومع هذا فإنه يعمل عمله، ويكون له مرفوع ومنصوب كالفعل، والذي يدل على فساد ما ادّعيتموه من ضعف عملها ؛ أنها تعمل في الاسم إذا فصلْت بينها وبينه بظرف أو حرف جر، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً﴾الشعراء/8.

وقد عَملنا بمقتضى كونها فرعا، فإنا ألزمناها طريقة واحدة، وأوجبنا فيها تقديم المنصوب على المرفوع، (...) ليفرّق بينها وبين الفعل (...).[2]

وقولهم: إن الخبر لا يكون باقيا على رفعه قبل دخولها، فاسد؛ لأن الخبر على قولهم مرفوع بالمبتدأ، كما أن المبتدأ مرفوع بالخبر، فهما يترافعان، ولا خلاف أن الترافع قد زال بدخول هذه الأحرف على المبتدأ ونصبها إياه، فلو قلنا: إنه مرفوع بما كان ارتفع به قبل دخولها مع زواله، لكان ذلك يؤدي إلى أن يرتفع الخبر بغير عامل، وذلك محال ! [3]

أما قولهم: إن الدليل على ضعف عملها، أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتُدِئ به، كقول الشاعر: " إني إذنْ أهْلَكَ أو أطيرَا "

قلنا: الجواب عن هذا من ثلاثة أوجهٍ ؛

أحدها: أنه شاذ، فلا تكون فيه حجة.

الثاني: أن الخبر ها هنا محذوف، كأنه قال: لا تتركني فيهم غريبا بعيدا، إنّي أذلُّ، إذن أهْلِكَ أو أطيرَا، وحُذف الفعل الذي هو الخبر (...).

(1) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 154 – 155.

(2) المرجع نفسه، ص 155.

(3) المرجع نفسه، ص 155.

الثالث: أن يكون جعل، أهْلَك أو أطيرا، في موضع الخبر ؛ كقولك: إني لن أذهب، فشبّه " إذن " بـــــ " لن " وإن كانت " لن " لا يلغى في الحال، بخلاف إذن.[1]

(...) والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه ليس في كلام العرب عاملٌ يعمل في الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع، فلو أُخذ بما ذهبوا إليه، لأدى ذلك إلى ترك القياس، ومخالفة الأصول لغير فائدة، وذلك لا يجوز، فوجب أن تعمل في الخبر الرفع كما عملت في الاسم النصب.[2]

المسألة: 84

* كما بمعنى كيْما *

ذهب الكوفيون إلى أن " كما " تأتي بمعنى " كيْما "، وينصبون بها ما بعدها ولا يمنعون جواز الرفع، واستحسن هذا ـ الرأي ـ أبو العباس المبرد (285 هـ) من البصريين.

احتج الكوفيون بأن قالوا: الدليل على أنّ "كما " تكون بمعنى "كيْما "، وأن الفعل يُنصب بها أنه قد جاء ذلك كثير في كلامهم، قال الشاعر: [من المنسرح]

جَاءت كبيرٌ كمَا أُخفِّرَها والقوْمَ صيدٌ كأنهم رَمدُوا [3]

أراد: كيْما أخفّرَهَا

وقال الآخر: [من الطويل]

وطَرفكَ إمّا جئتنَا فأصْرِفَنّهُ كمَا يحْسِبُوا أنّ الهوَى حيْثُ تَنْظُرُ [4]

أراد: كيْما يحسَبُوا

و قال الآخر: [من الرجز]

لا تَظْلِمُوا النّاس كما لا تُظْلَمُوا [5]

أراد: كيما لا تُظلَمُوا

و قال الآخر [من البسيط]

اِسْمع حَديثًا كما يوْمًا تُحدّثَهُ عنْ ظَهْرِ غيْبٍ إذا ما سائلٌ سألا [6]

(1) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 156.

(2) المرجع نفسه، ص 157.

(3) البيت لصخر الغيّ. البغدادي، خزانة الأدب، 10/ 224.

(4) البيت لعمر بن أبي ربيعة. المرجع نفسه، 10 / 224.

(5) البيت لرؤبة. المرجع نفسه.

(6) البيت لعدي بن زيد العبادي. خزانة الادب ، 10/ 224 .

و قال الآخر [من الطويل]

يُقَلّبُ عيْنيهِ كما لأخافَهُ تشَاوسْ رُويدًا إنّني منْ تأمَّلُ [1]

أراد: كيْما أخَافَهُ. إلا أنه أدخل اللام توكيدا.

فهذه الأبيات ـ كلها ـ تدل على صحّة ما ذهبنا إليه.[2]

أما البصريون فيذهبون إلى أن "كما " لا تأتي بمعنى "كيْما " ولا يجوز النصب بها.

احتجوا بأن قالوا: لا يجوز النصب بها لأن الكاف في "كما " كاف التشبيه أُدخِلت عليها " ما "، وجُعِلا بمنزلة حرف واحد، كما أُدخلت على " رُبّ " وجُعلا بمنزلة حرف واحد، ويليها الفعل كـ " رُبّما "، وكما أنهم لا ينصبون الفعل بعد " ربّما "، فكذلك ها هنا. [3]

ترجيح الأنباري أدلة البصريين

دحض حُجج الكوفيين:

أما البيت الأول، فلا حجّة لهم فيه؛ لأنه رُويَ "كمَا أُخفّرُها " بالرفع، (...) رواه الفراء (207هـ)، من أصحابكم، واختار الرفع في هذا البيت ؛ وهو الرواية الصحيحة.

البيت الثاني، لا حجة فيه ـ أيضا ـ لأن الرواية:

لكي يحْسِبُوا أن الهوى حيثُ تَنظُرُ؛ أما الكوفيون روَوْا " **كما** يَحسِبُوا ".

البيت الثالث، لا حجة فيه لأن الرواة فيه بالتوحيد:

لا تَظْلِمِ النّاس كما لا تُظْلَمُ.[4]

البيت الرابع، ليس فيه حجة؛ لأن الرواة اتفقوا على أن الرواية:

" كما يومٌ تُحدّثُه " بالرفع، كقول أبي النجم: [من الرجز]

قُلتُ لِشيبَان ادْنُ منْ لَقائِهِ

كما تُغدّي القَومَ منْ شِوائِهِ [5]

(1) البيت لأوس بن حجر. البغدادي، الخزانة، 10/ 224.

(2) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 471.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 470 – 471.

(4) المرجع نفسه، ص 472.

(5)المرجع نفسه، ص 472.

ولم يروه أحد " كما يومًا تُحدّثُه "، بالنصب، إلا المفضل الضّبي ـ وحده ـ فإنه كان يرويه منصوبا، وإجماع الرواة من نحويّيْ البصرة والكوفة على خلافه؛ والمخالف له أقوم منه بعلم العربية.

البيت الخامس، فيه تكلّف، والأظهر فيه:

يُقلّبُ عيْنيْهِ **لِكيْمَا** أخافَهُ

ولو صحّ ما روَوْه من هذه الأبيات [الخمسة] على مقتضى مذهبهم، فلا يخرج ذلك عن حد الشذوذ والقلة، فلا يكون حجة، والله أعلم. (1)

المسألة: 221

* وزن أشيـاء *

ذهب الكوفيون إلى أن أشياء وزنه " أَفْعَاء "، والأصل" أَفْعِلاء "، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش [215هـ] من البصريين، وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه " أفْعَال ".

أما البصريون فذهبوا إلى أن وزنه " لَفعَاء " ؛ والأصل فَعَلاء.

حُجج الكوفيين: قالوا إنما قلنا إن وزنه " أفْعاء " ؛ لأنه جمع " شيء " على الأصل، وأصل " شيء "، شيِّء " مثل: شيّع (...)،

والآخر: أن " أشيئاء " جمع، والجمع يستثقل فيه ما لا يستثقل في المفرد، فحذفت منه الهمزة طلبا للتخفيف (...)، (2)

أما أبو الحسن الأخفش (.....)، فذهب إلى أنه جمع " شيْء " بالتخفيف؛ وجُمع "فعْل" على" أفْعِلاء"، كما يجمعوا على فُعلَاء، يقولون: سَمْح وسُمحاء، و فُعلاء نظير أفْعلاء؛ فكما جاز أن يجيء جمع فعْل على فُعلاء جاز أن يجيء على " أفْعِلاء " ؛ لأنه نظيره (...)،

أما من قال إن وزنه " أفْعَال "، فتمسك بأن قال: إنما قلنا إن وزنه أفعال؛ لأنه جمع "شيء"، و"شيء" على وزن فعْل، وفعْل يُجمع في المعتل العين على " أفْعال "، نحو: بيْت وأبيات، (...) وإنما يمتنع ذلك في الصحيح، على أنهم قالوا: زَنْد وأزْناد، وفرْخ وأفْراخ و(...) وهو قليل شاذ. (3)

(1) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 472 – 473.

(2) المرجع نفسه، ص 654.

(3) المرجع نفسه، ص 655- 656.

أما في المعتل، فلا خلاف في مجيئه على أفعال مجيئا مطردا، إلا أنه مُنع من الإجراء تشبيها له بما في آخره همزة التأنيث.

والذي يدل على أن " أشياء" جمع، وليس بمفرد (...) قولهم ثلاثة أشْياء، والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يُضاف إلى الجمع لا إلى المفرد (...)،

أما البصريون فقالوا إن " أشياء" على وزن " لَفَعاء"، لأن الأصل فيه: " شيْئَاء " بهمزتين على فعْلاء، كطرْفاء، وحلْفاء، فاستثقلوا اجتماع الهمزتين (...) فقدموا التي هي اللام على الفاء (...).[1]

والذي يدل على أنه اسم مفرد؛ أنهم جمعوه على " فَعالَى "، فقالوا في جمعه: " أشاوى " كما قالوا في جمع صحْراء، صَحارى، والأصل في صحارى: صحاريٌّ، بالتشديد، كما قال الشاعر: [من الهزج]

لَقَدْ أغْدُو عَلى أَشْقر يغْتالُ الصّحاريَّا [2]

فالياء الأولى منقلبة عن الألف الأولى التي كانت في المفرد؛ لأنها سكنت وانكسر ما قبلها، والياء الثانية منقلبة عن ألف التأنيث التي قُلبت همزة في المفرد، لاجتماع ألفين، فلما زال هذا الوصف زالت الهمزة لزوال سببها، فكانت الثانية منقلبة عن ألف في نحو: "حبْلى " لا منقلبة عن همزة، ثم حذفت الياء الأولى طلبا للتخفيف، فصار: صَحارى مثل مدَارى، ثم أبدلوا من الكسرة، فتحة، فانقلبت الياء ألفا لتحركها، وانفتاح ما قبلها (...) [3]

والذي يدل على أنه اسم مفرد، أنهم قالوا في جمعه: " أشياوات "كما قالوا في جمع " فعْلاء " فعلاوات، نحو: صحراء وصحراوات، وما أشبه ذلك، فدل ذلك على أنه اسم مفرد معناه الجمع وليس بجمع على ما بيّنا.

ترجيح الأنباري أدلة البصريين

دحض حُجج الكوفيين: أما قولهم: " إنه في الأصل على " أفعلاء " لأنه جمع " شيِّءْ " على الأصل، كقولهم ليّن و ألِيناء، قلنا: (...) ما ذكرتم مجرد دعوى، لا يقوم عليها دليل، ثم لو كان كما زعمتم لكان يجيء ذلك في شيء من كلامهم، ألا ترى أن نحو: سيْد وهيْن وميْت، لما

(1) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 656.

(2) البيت للوليد بن يزيد. البغدادي، خزانة الأدب، ط3، 1996، 7 /424 – 426

(3) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 658.

كان مخففا من " سيِّد وهيِّن وميِّت "، جاء التشديد على الأصل مجيئا شائعا، فلما لم يجيء " شيْء " ها هنا على الأصل " شيِّءْ " في كلامهم، لا في حالة الاختيار ولا في حالة الضرورة دل على أن ما صرتم إليه مجرد دعوى. وقولهم: إن " أشياء " في الأصل على " أفعلاء "، قلنا: هذا باطل؛ لأنه لو كان كما زعمتم لكان ينبغي ألا يجوز جمعه على "فعالى"؛ لأنه ليس في كلام العرب " أفعلاء " جُمع على " فَعالى "، فلما جاز ها هنا دلّ على بطلان ما ذهبتم إليه (...) [1]

وأما قولهم الدليل على أن "أشياء" جمع وليس بمفرد قولهم ثلاثة أشياء، والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يُضاف إلى الجمع لا إلى المفرد، فلا يُقال: " ثلاثة ثوبٍ ، ولا عشرة درهمٍ "، قلنا: إنما لا يُضاف إلى ما كان مفردا لفظا ومعنى، وأما إذا كان مفردا لفظا.

و مجموع معنى، فإنه يجوز إضافته إليه، ألا ترى أنه يجوز أن تقول: ثلاثة رجْلة، وإن كان مفردا لفظا؛ لأنه مجموع معنى، وكذلك قالوا: ثلاثة نفر، وتسعة رهط.

قال الله تعالى: ﴿ وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴾ [النمل/48]، فكذلك أشياء مفرد لفظا، مجموع معنى(...) فجاز أن يضاف اسم العدد إليها (...). والله أعلم. [2]

ما ذهب إليه الأنباري (577هـ) " عمل الجمهور ؛ المجمع على التقعيد للمطّرد، " [3] إذ جعل الحظوة للبصريين متخذا الاطّراد سبيل الترجيح، غاية مطلوبة ومثابة منوبة، وكيف يلام على ذلك وقد آثر الأعلى على الأدنى، بل " ما يعرف على الأنباري (577هـ) أنه لا يعتد بالشاذ."[4].

(1) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص 659.

(2) المرجع نفسه، ص661.

(3) محمود حسن الجاسم، تأويل النص القرآني وقضايا النحو، دار الفكر، دمشق – سوريا،2010، ص 93.

(4) محمد سالم صالح، أصول النحو – دراسة في فكر الأنباري –، دار السلام، القاهرة – مصر، ط1، 2006، ص300.

خـــــاتـــمة

خلاصة لما سبق ذكره توصّل البحث إلى مجموعة من النتائج، نجملها فيما يأتي:

- إذا كان التواتر خاص بالسند، فالاطّراد خاص بالمتن.
- تجلّى العمل بالاطّراد في بيئات سبقت أو عاصرت بيئة النحاة.
- منتهى الاطّراد هو اجتماع كثرة الاستعمال وقيام نظام يضبط الظاهرة.
- منتهى الشاذ؛ جمع الانفراد والمخالَفة لما عليه بقية بابه والقلة (غالبا).
- القاعدة النحوية نظام يحكم اللغة؛ وهي الوجه المقابل للتفكير النحوي.
- أسهم الاطّراد في نقل الاستقراء إلى التعميم (القاعدة).
- تبايُن مصادر الاستقراء النحوي لدى النحاة، لكن دون إقصاء أي مصدر.
- ميّز مصادر الاستقراء النحوي اطّراد الظواهر فيها، ما جعلها مقصد النحاة.
- صدّ النحاة عن التقعيد للشاذ، حفظا لقواعدهم من التناقض، ودرءا للاحتمال الذي يُسقط الاستدلال.
- إدراك النحاة لتأثُّر اللغة داخليا وخارجيا، جعلهم يحدّدون بيئة الاحتجاج زمانيا ومكانيا.
- برز الاطّراد وثيقا بمنهج التفكير النحوي.
- اشترط النحاة في المقيس عليه الكمية (أن يكون كثيرا) والكيفية (لا يقاس إلا على الأثر الفصيح)، إدراكا منهم أن ما قيس على كلام العرب يُتبع بكلام العرب.
- أكثر النحاة اشترطوا الاطّراد للعلة، قصد بُلوغ القياس غايته (قوة الحكم).
- الاطّراد مسلك العلة الفقهية والنحوية.
- رَبط النحاة بين الحركة الإعرابية والعامل ربطا تلازميا، انطلاقا من الوارد المطّرد عن العرب.
- نظام العمل هو النظرية الأساس في النحو العربي، وباقي الأنظمة مكمّلة له أو بديلة عنه.
- عمد النحاة إلى ترجيح الأحكام النحوية استنادا على الاستدلال بالاطّراد.
- ردُّ الأنباري حُجج الكوفيين، لا يخلوا من:
- إما رميها بالشذوذ؛ قياسا أو استعمالا، أو رميها بالقلة والندرة ومخالفتها الأكثر، أو رميها بالفساد ومخالفة الأصول، أو تخطئة الراوي.

* الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات *

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

- **المصادر و المراجع** :

1 ــ ابن الأثير (محمد الجزري بن الأثير) ، النهاية في غريب الحديث و الأثر ، دار ابن الجوزي ، المملكة العربية السعودية ، ط 1 ، 1424 هـ .

2 ــ **أحمد عبد العظيم** عبد الغني ، القاعدة النحوية: دراسة نقدية تحليلية ، دار الثقافة، القاهرة – مصر ، ط 1 ، (د ت) .

3 ــ **أمين علي السيد،** في علم النحو، دار المعارف، القاهرة – مصر ، ط 7 ، 1994.

4 ــ **الأنباري** (**أبو البركات**)

أ ــ الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة ، تح : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، 1957 .

ب ــ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين ، تح : جودة مبروك ، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر ، ط 1 ، 2002 .

5 ــ **البغدادي** (عبد القادر بن عمر) ، خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة – مصر ، ط 3 ، 1996 .

6 ــ **تمام حسان** ، الأصول ، عالم الكتب ، القاهرة – مصر ، (د ت) .

7 ــ **الجرجاني** (عبد القادر) ، العوامل النحوية بين النظرية و التطبيق ، تح : محسن محمد قطب معالي ، مؤسسة حورس للنشر و التوزيع ، الإسكندرية – مصر ، 2009 .

8 ــ الجرجاني (محمد السّيد الشريف الجرجاني) ، معجم التعريفات ، تح : صدّيق المِنشاوِي ، دار الفضيلة ، القاهرة – مصر ، (د ت) .

9 _ **ابن الجزري** (أبو بكر أحمد بن محمد بن محمد بن الجزري) ، النشر في القراءات العشر ، صححه و راجعه : علي محمد الضّباع ، دار الكتب المصرية ، بيروت – لبنان ، (د ط) ، (د ت) .

10 _ **ابن جني** (أبو الفتح) ، الخصائص ، تح : محمد علي النجار ، دار الكتب العلمية ، القاهرة – مصر ، (د ت) .

11 _ الجوهري (إسماعيل بن حماد) ، تاج اللغة و صحاح العربية ، تح : أحمد عبد الغفور عطّار ، دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان ، ط 1 ، 1956 .

12 _ حسن خميس الملخ:

أ _ التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء – التحليل – التفسير، دار الشروق، عمان – الأردن ، ط 1 ، 2002 .

ب _ نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء و المحدثين، دار الشروق، عمان – الأردن ، ط 1 ، 2000 .

13 _ **خالد بن سليمان بن مهنا الكندي**، التعليل النحوي في الدرس اللغوي، دار المسيرة، عمان – الأردن، ط 1، 2007 .

14 _ **خالد سعد شعبان**، أصول النحو العربي عند ابن مالك، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، ط 1، 2006 .

15 _ **خديجة الحديثي** ، الشاهد و أصول النحو ، مطبوعات جامعة الكويت ، 1974 .

16 – **الخليل بن أحمد الفرهودي** ، العين ، تح : أحمد عبد الغفور عطّار ، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط 1، 2002.

17 _ **الزبيدي** (محمد مرتضى الحسيني) ، تاج العروس من جواهر القاموس ، تح : نواف الجراح، دار الأبحاث، الجزائر، ط 1، 2011 .

18_ **الزجاجي** (أبو القاسم) ، الإيضاح في علل النحو ، تح : مازن المبارك ، دار النفائس، بيروت – لبنان ، ط 6 ، 1996 .

19 _ **ابن السراج** (أبو بكر محمد بن سهل) ، تح : عبد المحسن الفتلي ، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان ، ط 3 ، 1996 .

20_ **سعود بن غازي أبو تاكي** ، خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة – مصر ، ط 1 ، 2005 .

21 _ **سعيد الأفغاني**، في أصول النحو، مديرية المطبوعات الجامعية، دمشق – سوريا، 1994 .

22 _ **سيبويه** (عمرو بن عثمان بن قنبر) ، الكتاب ، تح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة – مصر ، دار الرفاعي – المملكة العربية السعودية ، ط 2 ، 1982

23 _ **السيوطي** (جلال الدين)

أ _ الاقتراح في علم أصول النحو ، تح: محمد محسن إسماعيل الشافعي ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط 1 ، 1998 .

ب _ المزهر ، شرح : محمد أحمد جاد المولى ، علي محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل ، بيروت – لبنان ، (د ت) .

24 _ **صباح علاوي السامرائي** ، الأحكام النوعية و الكمية في النحو العربي ، دار مجدلاوي، عمان – الأردن ، ط 1 ، 2011 .

25 _ صبحي الصالح، علوم الحديث و مصطلحه، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، (د ت) .

26_ **علي أبو المكارم**، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة – مصر، 2006.

27 – الفارابي (أبو نصر) ، الحروف ، تح : محسن مهدي ، دار الشروق ، بيروت – لبنان ، ط 2 ، 1990 .

28 _ **الفراء** (أبو زكرياء) ، معاني القرآن ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ط 3 ، 1983 .

29 _ **كمال بشر**، اللغة العربية بين الوهم و سوء الفهم، دار غريب ، القاهرة – مصر ، 1999 .

30 _ كمال شاهين ، نظرية النحو العربي القديم : دراسة تحليلية للتراث العربي من منظور علم النفس الإدراكي ، دار الفكر العربي ، القاهرة – مصر ، ط 1 ، 2002 .

31 _ **محمد بن عبد العزيز العميريني** ، الاستقراء الناقص و أثره في النحو العربي ، دار المعرفة الجامعية ، الرياض – المملكة العربية السعودية ، 2007 .

32_ **محمد خير الحلواني**، أصول النحو العربي، الدار البيضاء – المغرب، 2011 .

33 _ **محمد سالم صالح** ، أصول النحو – دراسة في فكر الأنباري – ، دار السلام ، القاهرة – مصر ، ط 1 ،2006 .

34 _ **محمد عبدو فلفل** ، الشاذ عند أعلام النحاة ، مكتبة الرشد ، الرياض – المملكة العربية السعودية ، ط 1 ، 2005 .

35 _ **محمد عبد العزيز عبد الدايم** ، النظرية اللغوية في التراث العربي ، دار السلام ، القاهرة، الإسكندرية – مصر ، ط 1 ، 2006 .

36 _ **محمد عيد**، الاستشهاد و الاحتجاج باللغة، عالم الكتب، القاهرة – مصر، ط 3، 1988 .

37 _ **محمود حسن الجاسم** ، تأويل النص القرآني و قضايا النحو ، دار الفكر ، دمشق – سوريا ، ط 1 ، 2010 .

38 _ **ابن مضاء القرطبي** (أبو العباس) ، الرد على النحاة ، تح ، محمد إبراهيم البنا ، دار الإعتصام ، القاهرة – مصر ، ط 1 ، 1979 .

39 _ **ابن منظور** (محمد بن مكرم) ، لسان العرب ، تح : عبد الله علي الكبير و محمد أحمد حسب الله و هاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف ، القاهرة – مصر ، (د ت) .

40 _ **نزار بنيان شمكلي ضمد الحميداوي**، الأحكام التقويمية في النحو العربي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط 1 ، 2011 .

41 _ **ابن هشام الأنصاري** ، شرح قطر الندى و بل الصدى ، مكتبة السعادة ، القاهرة – مصر ، ط 11 ، 1963 .

42 _ **وليد عاطف الأنصاري** ، نظرية العامل في النحو العربي عرضا و نقدا ، دار الكتاب الثقافي ، إربد – الأردن ، ط 2 ، 2006 .

43 _ **وهبة الزحيلي**، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر ، دمشق – سوريا ، ط 1، 1986 .

44 _ **ابن يعيش** (موفق الدين أبو البقاء) ، شرح المفصل ، قدم له : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط 1 ، 2001 .

- **الرسائل و المذكرات** :

شهيناز مزداوت، قواعد الاستدلال النحوي و أثرها في توجيه النص القرآني ، دراسة في كتاب البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، تخصص : علوم اللسان العربي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة – الجزائر ، 2012 – 2013 .

عبد المجيد بن عبد الله مباركية ، مقاييس نقد متن الحديث عند الألباني من خلال كتابه سلسلة الأحاديث الضعيفة و الموضوعة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة – الجزائر ، 2012 – 2013 .

_ **المقالات** :

ثالث معلم شيخ:

أ _ توضيح ضوابط الاطّراد و الشذوذ عند أبي البركات الأنباري في كتابه : الإنصاف "2"، قسم اللغة العربية ، شاه – علم ، ماليزيا ، (د ت) .

ب _ ضوابط الاطّراد و الشذوذ: بحث مقدم في اللغة العربية، قسم اللغة العربية، شاه – علم، ماليزيا، (د ت).

دوكوري ماسيري، نظرية الاطّراد و الشذوذ في النحو العربي و موقف المحدثين ، قسم اللغة العربية ، جامعة المدينة العالمية ، شاه – علم ، ماليزيا ، (د ت) .

محمد صالح شريف عسكري ، الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللغويين ، مجلة آفاق الحضارة الإسلامية ، أكاديمية العلوم الإنسانية و الدراسات الثقافية ، السنة الثالثة عشرة ع2، خوارزمى ، 1431 هـ .

- **الندوات و المؤتمرات** :

محمد بن حمو ، النحو العربي في مرحلته الأولى ، صناعته و تعليمه ، أعمال ندوة تيسير النحو 23 – 24 أبريل ، الحامّة ، منشورات المجلس الأعلى ، الجزائر ، 2001 .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

حمد وشكر

مقدمة ..... أ

الفصل الأول : الاطّراد و أثره في بناء القاعدة النحوية

توطئة 5

أولا : الاطّراد المصطلح و المفهوم

أ ـ لغة : 6

ب ـ اصطلاحا 7

مفهـوم القاعدة 13

ثانيا : الاطّراد و الاستقراء

أ ـ لغة 14

ب ـ اصطلاحا 14

مصادر الاستقراء النحوي 16

حجية الاستقراء الناقص 21

الاستدلال بالاستقراء 22

ثالثا: الاطّراد و بيئة الاحتجاج 25

الفصل الثاني : الاطّراد و منهج التفكير النحوي

مفهوم التفكير النحوي 31

الاطّراد و القياس 31

الاطّراد و التعليل 37

- العلة و التعليل 38
- مسالك العلة 38
- أقسام العلة حسب الاطّراد 38
- الاطّراد و العامل 40
- مفهوم العامل 41
- أضرب العامل 42
- أهمية نظرية العامل 45

الفصل الثالث : الاطّراد و أثره في الخلاف النحوي

مفهوم الخلاف 48

مفهوم الترجيح 48

بعض ترجيحات الأنباري التي برز فيها الاستدلال بالاطّراد في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف

المسألة 16 50

المسألة 17 52

المسألة 23 55

المسألة 84 57

المسألة 221 59

خاتمة 63

قائمة المصادر و المراجع 65

فهرس المحتويات 72

ضبط النّحاة منهج تفكيرهم اعتمادا على أصول حققت لهم غايتهم –وضع القواعد– ، ولعل أبرز تلك الأصول أو الشروط الاستناد إلىالاطراد؛ الذي عُدَّ نظرية عند بعضهم. ذلك أن منتهاه ؛ مفهومه : اجتماع كثرة الاستعمال من طرف المتكلمين باللغة ، وقيام نظام يضبط الظاهرة اللغوية، ولعل الحكمة من التَّقعيد للمطَّرد تبرز في كونه يدرأُ التناقض عن أحكام النحاة ، ذاك ماجعلهم يصدُّون عن التقعيد للشاذ المتّصف بالانفراد ، والمخالفة لبقية نظائره .

إذن فالاطّراد يساهم في تيسير تعلم اللغة ، ويسعى إلى رفعها .

Grammar and approaches relied on set of principles that are susceptible of enabling to attain their objectives (laying down rules). The most prominent these bases maybe what they call "regularity" That some scholars considered as a theory apart.

The concept of "regularity" consists in the association of the frequent use of language with the existence of a certain system adjusting the given linguistic phenomenon. It sense that the significance of rules constancy manifests in ensuring the conformity to grammar principles (to keep off contradiction with them, i.e. to avoid irregularity).

As a result, we have to highlight the effective contribution of “regularity” principles in making language acquisition easy.